القسط
ALQST
For Human Rights لحقوق الإنسان

بعدسة سعوديّة:

حقوق الإنسان في السعودية في عام 2024

تقرير القسط السنوي
فبراير 2025

القسط
ALQST
For Human Rights لحقوق الإنسان

Contact@ALQST.ORG 02073851311 ALQST.ORG @ALQST_ORG @ALQST.ORG
Unit 24.7, Coda Studios, 189 Munster Rd, Fulham, London SW6 6AW | Registration no: 09093387

المحتويات

مقدّمة	04
الملخّص التّنفيذي	06
السعوديّة في العالم	10
الإطار القانوني	16
غياب حرّيّة التعبير	19
سجناء في خطر	33
الإفراج المشروط وحظر السفر	38
القمع العابر للحدود والتهديدات للسعوديّين في المهجر	44
عقوبة الإعدام	48
التهجير القسري	54
حقوق المرأة	56
حقوق العمّال المهاجرين	60
التوصيات	64
التسلسل الزمني للأحداث المتعلّقة بحقوق الإنسان في السعودية في عام 2023	68

مقدّمة

مرحبًا بكم في تقرير القسط السنوي العاشر.

احتفلت القسط لحقوق الإنسان هذا العام بذكرى مرور عشر سنوات على تأسيسها، إذا كان يمكن استخدام كلمة "احتفال" لوصف عقد كامل من الرصد الدقيق والتوثيق لانتهاكات حقوق الإنسان المروّعة التي ارتكبتها السلطات السعوديّة. فإن جهود القسط الحثيثة والمبنيّة على الأدلّة في الدفاع عن الحقوق الأساسيّة لجميع المواطنين والمقيمين في السعوديّة، بمختلف انتماءاتهم الاجتماعيّة والدينيّة والسياسيّة والمناطقيّة، ومن دون تمييز، نجحت في تسليط الضوء دوليًّا على سجل الانتهاكات القاتم للدولة السعوديّة، محقّقةً في الوقت ذاته العديد من الانتصارات الصغيرة على طول الطريق لصالح ضحايا تلك الانتهاكات.

وقد نشرنا هذا العام أوّل **دراسة استقصائيّة** من نوعها حول الأعداد المتزايدة من المواطنين السعوديّين والمقيمين منذ فترةٍ طويلة الذين يعيشون الآن في المهجر، بعدما دفعهم القمع الشديد وانعدام الحرّيّات وعدم التسامح مع التنوّع إلى مغادرة وطنهم. وكما كان متوقّعًا، أكّدت تجارب وآراء المشاركين في الدراسة، بل وسلّطت الضوء بشكل أكبر، على المعلومات التي جمعتها القسط على مدار السنوات من خلال شبكتها الواسعة من النشطاء الحقوقيّين على الأرض، وضحايا الانتهاكات وأسرهم.

يتضمّن التقرير السنوي لهذا العام بعض الأخبار الإيجابيّة، وإن كانت محدودة: فقد تم الإفراج عن عدد من معتقلي الرأي من السجن، ولكن فقط بعد قضاء محكوميّات طويلة وجائرة، ولا يزالون يواجهون قيودًا صارمة مثل حظر السفر. ومع ذلك، برزت اتجاهات مروّعة جديدة، أبرزها الارتفاع الحادّ

في عدد عمليّات الإعدام التي نُفّذت خلال عام 2024، حيث تم إعدام 345 شخصًا على الأقلّ، وربما أكثر، من بينهم 122 شخصًا أُعدموا على خلفيّة جرائم غير عنيفة تتعلّق بالمخدّرات.

وبالتالي، تفتخر القسط بالعمل الذي تقوم به، وتفتخر بمعتقلي الرأي الشجعان والناشطين الذين يعيشون في ظروف شبه مستحيلة في السعوديّة. ولكن ما زلنا بحاجة للقيام بالكثير من الأمور. إنّ مطالبنا من السلطات السعوديّة (انظر قسم التوصيات لمزيد من التفاصيل) متعدّدة، ولكنّ العديد منها عبارة عن تدابير بسيطة يمكن تنفيذها بسرعة، إنْ وُجدت الإرادة السياسيّة الكافية. وعلى الرغم من انفتاح السعوديّة على السيّاح والمشاهير والشركات الغربيّة، إلا أنها لا تزال بالنسبة لغالبيّة سكّانها دولة بوليسيّة بكل معنى الكلمة. فحرّيّة التعبير مكبوتة، والسلطات محصّنة تمامًا من أي مساءلة على الإطلاق، وهو الأمر الذي يقوّض العديد من الحقوق الأساسيّة بشكل جذري.

ومع التقدّم نحو عام 2025، ستتمثّل بعض مطالبنا الرئيسيّة من المجتمع الدولي في الضغط على السلطات السعوديّة للانفتاح بشفافيّة على التدقيق المستقل، بما في ذلك السماح لمنظّمات حقوق الإنسان وخبراء الأمم المتحدة بدخول البلاد. فقد رُفض ذلك تمامًا حتى الآن، بما في ذلك في سياق استضافة كأس العالم 2034، التي مُنحت للسعوديّة دون أي مشاركة حقيقيّة من أصحاب المصلحة. إذا كانت السلطات جادّة بشأن الإصلاح الحقيقي، فإنّ هذا يُعدُّ شرطًا أساسيًّا لا غنى عنه. يُرجى تخصيص وقت لدراسة هذا التقرير السنوي وزيارة موقعنا الإلكتروني لمعرفة كيف يمكنكم، سواء كنتم سعوديّين أو غير سعوديّين، المساهمة في دعم قضيّة حقوق الإنسان للجميع في السعوديّة.

يحيى عسيري، مؤسّس منظمة القسط

الملخّص التّنفيذي

السعوديّة في العالم: بالنسبة لقادة العالم الذين يتعاملون مع السعوديّة في عام 2024، يبدو أن تعزيز العلاقات التجاريّة والأمنيّة قد فاق اعتبارات حقوق الإنسان في كلّ خطوة تقريبًا. ومع ذلك، في الأمم المتحدة، وبين بعض المشرّعين وقادة الأعمال في جميع أنحاء العالم، ورد بعض التدقيق الجدير بالملاحظة لسجلّ المملكة الحقوقي المروّع. فقد واصلت السعوديّة، بقيادة حاكمها الاستبدادي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، تأكيد نفسها كلاعب رئيسي في الشؤون الإقليميّة والعالميّة وبناء نفوذها كما لم يحدث من قبل من خلال القوّة الناعمة للرياضة والترفيه، وبشكل أكثر وضوحًا من خلال تأكيد استضافتها لكأس العالم للرجال 2034. كما أعادت الخطط الرامية إلى جعل مدينة نيوم العملاقة المستقبليّة إحدى المدن الخمس المضيفة للبطولة تركيز الاهتمام على المخاوف المتعلّقة بسلامة ورفاهيّة عمّال البناء المهاجرين هناك؛ وقد ثبُت أنّ المخاوف بشأن مدى ملاءمة السعوديّة لاستضافة منتدى حوكمة الإنترنت الذي ترعاه الأمم المتحدة في ديسمبر كانت مبرّرة، حيث أنّ الإجراءات شابتها الاختراقات والرقابة عبر الإنترنت.

يتميّز **الإطار القانوني** في السعوديّة بازدواجيّة مقلقة؛ فمن جهة، يفتقر إلى تشريعات أساسيّة، ممّا يخلق فراغًا قانونيًّا، ومن جهة أخرى يشتمل على أنظمة فضفاضة ومقيّدة للحرّيّات، مثل نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله القمعي ونظام مكافحة جرائم المعلوماتيّة ونظام الجمعيّات والمؤسّسات. وفي ظلّ غياب نظام جنائي، تُترك مسألة تعريف الجرائم وتحديد العقوبات لتفسير القضاة وفق تقديراتهم الشخصيّة، وهو ما لا يتيح فقط محاكمة النشطاء السلميّين، بل يخلق أيضًا حالة من عدم اليقين القانوني، ممّا يؤدّي إلى تقييد الحرّيّات وترهيب المواطنين والمقيمين على حدّ سواء. ورغم أنّ السعوديّة قد صادقت على عدد من الاتفاقيّات الدوليّة المتعلّقة بحقوق الإنسان، إلا أنّها فشلت إلى حدّ كبير في تنفيذها.

كما لم يشهد **القمع** المستمرّ الذي تمارسه السلطات السعوديّة **ضدّ حرّيّة التعبير** أي تراجع خلال عام 2024. فقد واصلت اعتقال الأفراد تعسّفيًّا لمجرّد ممارستهم السلميّة لحقّهم في التعبير، سواء عبر الإنترنت أو في الحياة العامّة، بالإضافة إلى انتهاك حقوقهم الأساسيّة الأخرى. ومع إسكات العديد من الشخصيّات البارزة في المجتمع المدني بسبب السجن أو الترهيب، وجّهت السلطات السعوديّة خلال عام 2024 اهتمامها نحو استهداف مجموعات جديدة داخل المجتمع، بما في ذلك مشجّعو كرة القدم، والمؤثّرون على وسائل التواصل الاجتماعي، والمبدعون الناجحون. كما استمرّت التقارير في الظهور عن أشخاص اعتُقلوا في السنوات السابقة، بمن فيهم مواطنون أجانب. وقد واصلت أيضًا المحاكم السعوديّة إصدار أحكام بالسجن لعقود طويلة ضدّ نشطاء سلميّين وغيرهم لمجرّد تعبيرهم عن آرائهم. ويعكس التأخير في ظهور مثل هذه الأخبار، وأحيانًا شحّ المعلومات المتوفّرة

عنها، المناخ السائد من الخوف وانعدام الشفافيّة التام فيما يتعلّق بالاعتقالات والإجراءات القضائيّة في البلاد. وبالتالي، من المرجّح أنّ عدد الانتهاكات التي تم توثيقها في هذا التقرير لا يمثّل سوى جزءٍ بسيط من الحجم الفعلي للقمع والانتهاكات.

سجناء في خطر: وثّقت القسط خلال عام 2024 مزيدًا من الحالات التي أظهرت الطريقة التي تعاملت بها السلطات السعوديّة مع بعض السجناء، حيث عرّضت حياتهم للخطر بتهور، إن لم يكن عن قصد. فقد تعرّضت مدرّبة الرياضة المعتقلة مناهل العتيبي لانتهاكات مروعة في سجن الملز؛ وتعرّض المدافع عن حقوق الإنسان وليد أبو الخير للضرب على يد سجين آخر في سجن ذهبان، ثم حُرم لاحقًا من نقله إلى المستشفى للحصول على الرعاية الطبيّة الحيويّة في إجراء متعمّد من الإهمال الطبي. وعلى مدار معظم العام، كان معتقلي الرأي محمد القحطاني وعيسى النخيفي ضحايا للاختفاء القسري، قبل الإفراج عنهما في بداية عام 2025، وذلك بعد وقت طويل من انتهاء مدّة محكوميّتهما.

شهد عام 2024 **الإفراج عن عددٍ من معتقلي الرأي** بعد إتمامهم مدّة عقوباتهم، لكن ذلك كان مشروطًا بقيود صارمة، شملت في العادة حظر السفر، ومنعهم من العمل، وفرض قيود على نشاطهم في وسائل التواصل الاجتماعي. كما واصلت السلطات فرض حظر سفر "غير رسمي" لا يستند إلى أيّ حكم قضائي أو أمر وزاري، فضلاً عن حظر السفر التعسّفي على أفراد أُسر المعتقلين، ومنعهم أيضًا من مغادرة البلاد، في شكل من أشكال العقاب الجماعي.

وقد سلّطت دراسة استقصائيّة رائدة، نشرتها القسط في أغسطس 2024، الضوء على حجم **القمع العابر للحدود الوطنيّة** الذي تمارسه السلطات السعوديّة، من خلال دراسة معمّقة بعنوان "المغتربون السعوديّون: مجتمع متنامٍ من المهاجرين واللاجئين"، والتي ركّزت على أوضاع السعوديّين في المهجر. وتمارس السلطات السعوديّة قمعها خارج حدود المملكة بعدّة أساليب، تشمل طلبات التسليم والترحيل، والمراقبة الإلكترونيّة، والمضايقات عبر الإنترنت، وحظر السفر غير القانوني الذي نوقش سابقًا في التقرير. وقد وثّقت القسط جميع هذه الأساليب خلال عام 2024، وسلّط تقرير المغتربين الضوء على الصورة الكاملة للقمع وانعدام الحرّيّات، الذي دفع أعدادًا متزايدة من السعوديّين إلى مغادرة بلادهم خلال العقد الماضي. وفي خطوة مهمّة في مكافحة القمع العابر للحدود، منحت المحكمة العليا في لندن في أكتوبر 2024، مؤسّس القسط، يحيى عسيري، ترخيصًا لتقديم بلاغ قانوني ضد السعوديّة بسبب استهدافه بهجمات إلكترونيّة بواسطة برامج التجسّس بيغاسوس وكواديريم.

وعليه، وصل **تصعيد** السلطات السعوديّة **لاستخدام عقوبة الإعدام** إلى مستويات مروّعة غير مسبوقة في عام 2024، حيث تم تنفيذ ما لا يقلّ عن 345 إعدامًا خلال العام، وهو أعلى رقم مسجّل في تاريخ السعوديّة حتى الآن. وكان 40 في المائة منهم من الأجانب، ينتمون إلى 15 دولة آسيويّة

وأفريقيّة. وقد أُعدمت تسع نساءٍ، وهو أيضًا رقم قياسي غير مسبوق. كما أُعدِم 122 شخصًا بتهمة ارتكاب جرائم غير عنيفة تتعلّق بالمخدرات، في انتهاك صارخ للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتجدر الإشارة إلى أنّ 50 آخرين قد حُكم عليهم بالإعدام بسبب جرائم يُزعم أنها تتعلق بالإرهاب، والتي بموجب التعريف الفضفاض في النظام السعودي يمكن أن تشمل مجموعة واسعة من الأعمال غير المميتة. لذلك، لا تزال القسط تعرب عن قلقها العميق إزاء حقيقة أن النظام السعودي لا يزال يسمح للقضاة بفرض أحكام الإعدام على الأفراد عن الجرائم التي يرتكبونها وهم قاصرون.

لقد ألقى ملف ترشّح السعوديّة المثير للجدل ولكن الناجح لاستضافة كأس العالم للرجال 2034، الضوء مرةً أخرى على الانتهاكات المتعلّقة بتطوير نيوم ووسط جدّة، وهما من الأماكن الخمسة المقترحة لاستضافة البطولة. تجدر الإشارة إلى أنّ **الاستيلاء التعسّفي على الأراضي والتهجير القسري** هي ممارسات راسخة لدى السلطات السعوديّة قد تسارعت في السنوات الأخيرة، وبشكلٍ كبير في قضيّة نيوم. وقد حدثت بالفعل عمليّات إخلاء قسري واسعة النطاق في كلا المشروعين التنمويّين الرئيسيّين، ممّا يلفت الانتباه إلى خطر حدوث انتهاكات مماثلة في أماكن أخرى أثناء بناء البنية التحتيّة الجديدة الضخمة المقترحة لعام 2034.

حقوق المرأة: أعربت لجنة الأمم المتحدة المعنيّة بالقضاء على التمييز ضدّ المرأة عن قلقها إزاء "استمرار الصور النمطيّة التمييزيّة ضدّ النساء والفتيات، والتقارير المتعلّقة بالمضايقات والأعمال الانتقاميّة من المدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات، واستمرار تطبيق عقوبة الإعدام، واستمرار منظومة ولاية الرجل، وتردّد الدولة الطرف في سحب تحفّظاتها على اتفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة [سيداو]". وتجدر الإشارة إلى أنّ اللجنة قد تلّقت، قبل هذا الاستعراض، تقارير من منظّمات المجتمع المدني المحليّة والإقليميّة والدوليّة، بما في ذلك تقرير مشترك أعدّته منظّمة القسط ومنَا لحقوق الإنسان.

فبموجب نظام الأحوال الشخصيّة، لا تزال النساء بحاجة إلى موافقة وليّ أمرهنّ الذكر للزواج، ومن المتوقّع أن "يطعنَ" أزواجهنّ أو، إذا لم تكن متزوّجات، أحد أفراد الأسرة الذكور. كما وأشارت نسبة عالية (25%) من المشاركين في الدراسة الاستقصائيّة السريّة التي أجرتها للسعوديّين المقيمين في المهجر إلى **العنف الأسري** وفشل النظام السعودي في توفير الحماية كعوامل دفعتهم للبحث عن الأمان في الخارج. وفي الوقت نفسه، تواصل السلطات استهداف ومعاقبة نشطاء حقوق المرأة والمدافعين عن حقوق الإنسان، وحتى الأفراد الذين يعبّرون عن دعمهم لحقوق المرأة، ممّا يقوض بشدّة روايتهم الرسميّة لتمكين المرأة.

كما دخل قانون جديد **للعاملات المنزليّات** حيّز التنفيذ في 21 سبتمبر 2024، حيث يوفّر العديد من وسائل الحماية الجديدة لهذه الفئة الضعيفة، إذا تم تنفيذه، لكنّه يفتقر إلى آليّات التنفيذ. فقد كان من المقرّر أن تدخل اللوائح المعدّلة حيّز التنفيذ في يوليو 2024، على الرغم من أنه من غير

الواضح ما إذا تم تنفيذها حتى الآن. وعلى الرغم من إدخال بعض الإصلاحات المحدودة الأخرى في السنوات الأخيرة، لا يزال نظام الكفالة السعودي سيّئ السمعة قائمًا إلى حد كبير، مع استمرار معاناة العمّال المهاجرين من جميع الأنواع من إساءات متكرّرة. ومع انتشار انتهاكات **حقوق العمّال** في المملكة، يثير استعداد السعوديّة لاستضافة كأس العالم 2034 مخاطر جدّيّة لاستغلال العمّال على نطاق واسع، بما يشمل وفاة العمال.

وعليه، يختتم التقرير السنوي بمجموعة من **التوصيات** التفصيليّة للمجتمع الدولي وللسلطات السعوديّة، **وتسلسل زمني** للأحداث المتعلّقة بحقوق الإنسان في السعوديّة في عام 2024.

السعوديّة في العالم

بالنظر إلى الثروة الهائلة التي تتمتّع بها السعوديّة، واصل قادة العالم الذين يتعاملون مع البلاد إعطاء الأولويّة لمصالحهم الماديّة المتصوّرة، مع التغاضي عن انتهاكات الحقوق التي ترتكبها السلطات. ومع ذلك، في الأمم المتحدة، وبين بعض المشرّعين وقادة الأعمال في جميع أنحاء العالم، ورد بعض التدقيق الجدير بالملاحظة لسجلّ المملكة الحقوقي المروّع. إلا أنه، وفي ظل قيادة حاكمها الاستبدادي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان الواثقة، واصلت السعوديّة تأكيد نفسها كلاعب رئيسي في الشؤون الإقليميّة والعالميّة وبناء نفوذها كما لم يحدث من قبل من خلال القوّة الناعمة للرياضة والترفيه، وبشكل أكثر وضوحًا من خلال تأكيد استضافتها لكأس العالم للرجال 2034.

التهميش الدبلوماسي للمخاوف الحقوقيّة السعوديّة

هذا وقد شهد عام 2024 استمرار إعادة التأهيل الدبلوماسي لمحمد بن سلمان، بعد فترة وجيزة من العار على دوره في اغتيال جمال خاشقجي عام 2018. وفي **الولايات المتحدة**، كانت إدارة بايدن تتفاوض على اتفاقيّة أمنيّة شاملة مع السعوديّة، لم يتم الإعلان عن شروطها بعد، وأكّدت في أغسطس 2024 أنها ستستأنف بيع "الأسلحة الهجوميّة" إلى السعوديّة المعلّقة لسنوات بسبب دور المملكة في الصراع اليمني. وعلى نحوٍ أكثر إيجابيّة، وبعد الجهود المكثّفة التي بذلتها القسط وشركاؤها خلال رحلة إلى الولايات المتحدة في مايو، كتب 32 من أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيّين وأعضاء الكونغرس إلى الرئيس الأمريكي جو بايدن ووزير الخارجيّة أنتوني بلينكن لحثّهم على الضغط الفوري من أجل الإفراج غير المشروط عن معتقلي الرأي في السعوديّة.

إلى جانب ذلك، واصلت الحكومة الجديدة التي تولّت السلطة في **المملكة المتحدة** في يوليو 2024 المفاوضات بشأن اتفاقيّة التجارة الحرّة مع السعوديّة ودول الخليج. فقد كانت هذه العمليّة حتى الآن مبهمة، ولا يوجد ضمان بأنّ احترام حقوق الإنسان هو من بين قائمة أهدافها. وكان من المأمول أن تبذل حكومة حزب العمّال القادمة أكثر من سابقتها لإعطاء الأولويّة لحقوق الإنسان في علاقة المملكة المتحدة مع السعوديّة. ومع ذلك، بدا أن رحلة رئيس الوزراء كير ستارمر إلى السعوديّة في ديسمبر تهيمن عليها جهود لجذب الاستثمارات السعوديّة، حيثُ لم يشر البيان الصحفي الحكومي إلا بشكل غامض إلى حقوق الإنسان.

كما يسعى **الاتحاد الأوروبي** إلى إقامة علاقات أوثق مع السعوديّة، وهو بصدد التفاوض على اتفاقيّات الشراكة. ففي أغسطس 2024، زار محمد بن سلمان بروكسل لحضور قمّة التعاون بين

الاتحاد الأوروبي والخليج. وفي 17 ديسمبر، عقد الاتحاد الأوروبي والسعوديّة حوارهما الرابع بشأن حقوق الإنسان، في الرياض، حيث أعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه إزاء ارتفاع معدّلات الإعدام والبيئة التقييديّة للحقوق المدنيّة والسياسيّة.

وفي الوقت نفسه، دُعيت السعوديّة للانضمام إلى مجموعة بريكس التي تضمّ الدول النامية الكبرى (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا وغيرها من الدول الأخرى) اعتبارًا من فبراير 2024، لكنها لم تفعل ذلك رسميًّا بعد.

السعوديّة في الأمم المتحدة

وبالتالي، حظيّت السعوديّة باهتمام كبير في الأمم المتحدة خلال عام 2024، خاصّةً في سياق دورتها الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل. وبعد مشاركة مكثّفة في جلسة ما قبل الاستعراض الدوري الشامل في أواخر عام 2023 من القسط وشركائها، أصدرت الدول الأعضاء في يناير 2024، أثناء الاستعراض الدوري الشامل للسعوديّة، قائمة شاملة من التوصيات التي تتناول انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق والمنهجيّة في المملكة.

> السعوديّة تستمع لعشرات الدول التي تنتقد سجلها في مجال حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بجنيف (أسوشيتد برس)

في 4 يوليو، قدّمت السعوديّة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ردّها الرسمي، حيثُ قبلت نسبة عالية (83%) من توصيات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك بعض التدابير المهمّة، ولكنها اكتفت بـ "ملاحظة" أو رفض رسمي للعديد من التوصيات الأخرى التي لا تقلّ أهميّة. وكما أوضحنا في ذلك الوقت، يتعيّن على السلطات السعوديّة الآن منح مراقبي حقوق الإنسان المستقلين حق الوصول إلى البلاد من أجل متابعة تنفيذ التوصيات ورصد حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع.

وفي أكتوبر ونوفمبر على التوالي، تمت مراجعة السعوديّة من قبل لجنة الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، (انظر "حقوق المرأة"، الصفحة 56) ولجنة القضاء على التمييز العنصري، والتي قدّمنا تقارير لها جنبًا إلى جنب مع مجموعة حقوق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وبعد جهود المناصرة المكثّفة التي بذلتها القسط وشركاؤها، والتي أثارت المخاوف بشأن محاولة السعوديّة للحصول على مقعد في مجلس حقوق الإنسان، فشلت السعودية في 9 أكتوبر في الفوز بالانتخابات، وهو انتصار كبير لحقوق الإنسان.

السعودية تفشل في الحصول على مقعد في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (فرانس 24)

قبضة السعوديّة على الرياضة العالميّة

هذا وقد عزّزت السلطات السعوديّة قبضتها على الرياضة العالميّة خلال عام 2024، فيما يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه محاولة لتلميع صورتها واكتساب القوة الناعمة في جميع أنحاء العالم. ويتجلّى هذا بشكل خاصّ في عالم كرة القدم، ففي 11 ديسمبر، أكّدت السعوديّة، باعتبارها المزايد الوحيد، كمضيفة لكأس العالم للرجال 2034. كما وجاء قرار الفيفا على الرغم من المخاطر المعروفة والشديدة التي يتعرّض لها كلّ من العمّال المهاجرين والمواطنين السعوديّين، وهي مخاطر، كما أبرزت القسط وشركاؤها، لم يتم تناولها بشكل كافٍ في ملفّ ترشّح السعوديّة أو تقييم الفيفا نفسه، وهي أقلّ بكثير من متطلّبات الاتحاد.

رسميًا.. السعودية تفوز بحق استضافة كأس العالم 2034 (سي إن إن)

وقد اعتمد جزء من ملف الترشّح على "التقييم المستقل للسياق" المعيب للغاية بشأن حقوق الإنسان، والذي أجراه مكتب المحاماة AS&H Clifford Chance ومقرّه الرياض، والذي كان معيبًا للغاية. فقد شاركت القسط في مبادرة لفضح ذلك، حيثُ أرسلت رسالة مشتركة إلى الشركة تعرب فيها عن قلقها العميق، ممّا تسبّب في ضجّة داخل الشركة نفسها.

"لقد خلق عاصفة داخلية": اضطراب في مكتب محاماة في المملكة المتحدة متهم بـ"تبييض" تقرير كأس العالم السعودي (صحيفة الغارديان)

وفي أبريل، أعلنت الفيفا عن شراكة مدّتها ثلاث سنوات مع شركة النفط السعوديّة المملوكة للدولة، أرامكو، مما يمنح الشركة حقوق رعاية كأس العالم للرجال في عام 2026 وكأس العالم للسيدات في عام 2027. وبعد التواصل الخاصّ والاجتماعات مع العديد من لاعبات كرة القدم، نظّمت القسط، بالتعاون مع منظّمة العفو الدوليّة، رسالة موقّعة من قبل أكثر من 100 لاعبة كرة قدم محترفة إلى الفيفا، تحثُّها على إنهاء صفقة الرعاية مع أرامكو.

> لماذا تطالب لاعبات من حول العالم بإنهاء شراكة الفيفا مع شركة أرامكو السعودية؟ (بي بي سي)

كما ويأتي جزء كبير من الاستثمار السعودي في الرياضة من خلال صندوق الاستثمارات العامة، وهو صندوق الثروة السياديّة في السعوديّة. فبعد ثلاث سنوات من استحواذ صندوق الاستثمارات العامة على نادي نيوكاسل يونايتد لكرة القدم في المملكة المتحدة عام 2021، استمرّت انتقادات المجتمع المدني ومجموعات المشجّعين في النمو، بما في ذلك حول دور المجلس المحلّي. وفي أكتوبر 2024، طلبت القسط رسميًا اجتماعًا مع رئيس مجلس مدينة نيوكاسل الجديد بشأن النفوذ المتزايد للسعوديّة في المدينة، وتلقت ردًّا إيجابيًّا في نوفمبر. وفي الوقت نفسه، تم تقديم اقتراح لحظر ملكيّة الدولة لأندية كرة القدم الإنجليزيّة في تعديل لمشروع قانون حوكمة كرة القدم، والذي لا يزال قيد المراجعة البرلمانيّة.

وقد اتخذت السلطات السعودية نهجًا مماثلًا في مجموعة متنوّعة من الرياضات الشعبيّة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك سباقات سيارات الفورمولا 1، والغولف، والتنس، والملاكمة، والسنوكر. وفي أبريل، أعلنت رابطة محترفات التنس، عن صفقة مدّتها ثلاث سنوات لعقد أكبر حدث لها، نهائيّات رابطة محترفات التنس في نهاية العام، في الرياض. ومع انطلاق حدث 2024 في نوفمبر، أعرب العديد من اللاعبين عن انتقاداتهم. أما في 18 مايو، فأُقيمت مباراة ملاكمة للوزن الثقيل بين تايسون فيوري أولكسندر أوسيك في السعوديّة، مع تشجيع اللاعبين على التحدّث. وفي 21 سبتمبر، عندما أقيمت مباراة نظّمتها السعوديّة بين أنتوني جوشوا دانيال دوبويس في المملكة المتحدة، مُنع صحفي رياضي بريطاني كان قد كتب مقالًا ينتقد الحدث من دخول مكان المباراة في انتهاك مقلق لحرّيّة الصحافة.

مخاوف مستمرة بشأن نيوم

تستمر السعوديّة في السعي إلى جذب الاستثمارات الأجنبيّة في خططها الاقتصاديّة الطموحة، بما في ذلك العديد من المشاريع الضخمة التي يموّلها صندوق الاستثمارات العامّة. وقد أثار المشروع الضخم الرائد لولي العهد، نيوم، أكبر قدر من الاهتمام الدولي، فضلاً عن أخطر الشكوك جدّيّة. ففي

19 نوفمبر، نشرت القسط تقريرًا إحاطيًّا حول مجموعة واسعة من المخاوف المتعلّقة بالمشروع، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة من حيث التهجير القسري والملاحقة القضائيّة لسكان المنطقة منذ فترة طويلة (انظر "الإخلاء القسري والتهجير"، الصفحة 54) وانتهاكات حقوق العمال على نطاق واسع (انظر "حقوق العمّال المهاجرين"، الصفحة 60)، فضلاً عن القضايا البيئيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة.

وفي ضوء هذه المخاوف العميقة، تحثُّ القسط الشركات المعنيّة، أو التي تفكر في المشاركة، في نيوم وغيرها من المشاريع في السعوديّة على استخدام كل النفوذ المتاح لها للدعوة إلى وقف انتهاكات الحقوق ذات الصلة واتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجتها. وفي مايو، أقيم معرض تجاري بين المملكة المتحدة والسعوديّة في الرياض بعد تحقيق جديد أجرته (بي بي سي) في الانتهاكات المرتبطة بمشروع نيوم. كما ورد أنّ نائب رئيس الوزراء آنذاك أوليفر دودن أثار الادعاءات مع المسؤولين السعوديّين أثناء زيارته للرياض لحضور الحدث. وفي مايو أيضًا، انسحبت شركة الطاقة الخضراء البريطانيّة سولار ووتر من عقد نيوم بعد أن علمت بالانتهاكات المرتبطة بالمشروع، وهي شهادة على عمل القسط المكثّف في مجال الرصد والمناصرة على مدار العام الماضي.

نيوم: نائب رئيس الوزراء أوليفر دودن يثير قضيّة موت المدينة المستقبليّة مع القادة السعوديّين (بي بي سي)

لينا الهذلول من القسط مع الرئيس التنفيذي لشركة سولار ووتر مالكولم أو، يوليو 2024

منتدى الأمم المتحدة لحوكمة الإنترنت يُعقد في الرياض بشكل مثير للجدل

تم اختيار السعوديّة في أواخر عام 2023 لاستضافة منتدى حوكمة الإنترنت لعام 2024 الذي ترعاه الأمم المتحدة، على الرغم من النداء المشترك من 70 منظّمة رقميّة وحقوقيّة. وقبل انعقاد المنتدى في الرياض في الفترة من 15 إلى 19 ديسمبر 2024، دعت أكثر من 40 منظّمة من منظّمات

المجتمع المدني السعوديّة إلى الإفراج الفوري عن جميع الأشخاص المعتقلين تعسّفًا بسبب تعبيرهم على الإنترنت، وهو مطلب لم يتم تلبيته.

وقد شكّل المنتدى لحظة رمزية كاختبار لاستعداد السلطات السعوديّة لمنح حقّ الوصول غير الخاضع للرقابة إلى البلاد. وبدوره، حضر ممثّلون عن العفو الدوليّة وهيومن رايتس ووتش شخصيًّا، وهي أوّل زيارة من نوعها تقوم بها المنظّمات غير الحكوميّة إلى البلاد منذ سنوات. كما شاركت رئيسة قسم الرصد والمناصرة في القسط، لينا الهذلول، عبر الإنترنت في جلسة منتدى حوكمة الإنترنت التي عُقدت بالاشتراك مع هيومن رايتس ووتش، لكنها اضطرت إلى المساهمة عن بُعد بسبب المخاطر الشديدة التي قد تتعرّض لها في حال حضورها شخصيًّا. ولفتت هيومن رايتس ووتش الانتباه إلى غيابها من خلال وضع بطاقة اسمها بشكل رمزي أمام كرسي فارغ.

كما وقد ثبت أنّ المخاوف بشأن مدى ملاءمة السعوديّة لاستضافة منتدى حوكمة الإنترنت لها ما يبررها، حيث كانت الجلسات مشوبة بالاختراقات والرقابة عبر الإنترنت. بعد انتهاء الجلسة المشتركة، تم حذف تسجيل الفيديو من يوتيوب وتمت إزالة النّصّ من موقع منتدى حوكمة الإنترنت. وعلى الرغم من استعادة المحتوى لاحقًا، أكّدت أمانة المنتدى تعرّضها لضغوط لإزالته، وهو فعل يثير مخاوف جدّيّة بشأن التدخّل والرقابة من جانب السلطات السعوديّة.

وفي جلسة منفصلة نظّمتها منظّمة الحقوق الرقميّة "أكسيس ناو"، تم اختراق منصّة "زووم"، وظهر محتوى إباحي على الشاشة، وذلك مباشرة بعد ذكر مقتل خاشقجي. وعلى الرغم من عدم تحديد الجناة الفعليّين، تتحمّل السلطات السعوديّة مسؤوليّة ضمان الأمن عبر الإنترنت وخارجه خلال الفعاليّات التي تستضيفها ضمن ولايتها القضائيّة.

علاوةً على ذلك، تمت مصادرة مواد من منصّة استضافتها العفو الدوليّة، والتي حضرت منتدى حوكمة الإنترنت شخصيًا. وكانوا يعرضون منشورات تسلط الضوء على قضيّتي الناشطة السعوديّة في مجال حقوق المرأة مناهل العتيبي ومستخدمة تيك توك الأنغوليّة نيث نهارا، وكلاهما محتجز بسبب تعبيرهما على الإنترنت. فتدخّل السلطات غير المبرّر ينتهك الحقّ في حرّيّة التعبير ويقوّض قدرة العفو الدوليّة على زيادة الوعي بقضايا حقوق الإنسان الحرجة.

> الناشطة السعودية لينا الهذلول تنتقد "قمع" حكومة بلادها للمعارضة خلال منتدى أممي بالرياض (فرانس 24)

الإطار القانوني

غياب التشريعات الأساسية يخلق فراغًا قانونيًا

تزعم السلطات السعودية أن أنظمتها تقوم على الشريعة الإسلامية وفق تفسير مجلس كبار العلماء، الذي يمثل السلطة الدينية الأعلى في المملكة، ولكن الدولة لا تقيم دستورًا والنظام الأساسي للحكم لا يعوض عنه، فهو لا يكرّس الحقوق والحريات الأساسية، وليس في تشريعات الدولة نظامٌ جنائي، والمنصوص عليه من تشريعات تفسيره خاضع لتصرف القضاة التابعين للسلطات، ما يعني أن التعريف النظامي للجرائم وتحديد عقوباتها وشدتها خاضع لتصرف القضاة وتفسيرهم للشريعة الإسلامية، ما يتيح لهم حرية تصنيف شتى الأعمال كجرائم بأثرٍ رجعي ودون سند قانوني موضوع نصًّا.

كما قد أُدخل أول قانون مدوّن للأحوال الشخصية (أو الأسرة) في المملكة في عام 2022، إلى جانب قانون المعاملات المدنية الهادف إلى تنظيم علاقات القانون الخاص في غياب قانون مدني، وقانون الإثبات الهادف إلى "القضاء على التناقضات في المحاكم". ومع ذلك، فإن قانون العقوبات لجرائم التعزير، الذي من المقرر أن يدخل حيّز التنفيذ في عام 2022 والذي من المقرر أن يكون أول قانون عقوبات مكتوب في البلاد يغطي جرائم بموجب الشريعة الإسلامية غير محددة كتابةً ولا تنطوي على عقوبات محدّدة مسبقًا، لم يتم إقراره بعد.

نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله

نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله (نظام مكافحة الإرهاب) يعرّف الإرهاب تعريفًا فضفاضًا لا يشترط استخدام العنف لتصنيف الأعمال كأعمال إرهابية، بل ويشمل توصيفات صريحة في استهدافها الأعمال غير العنيفة مثل "الإخلال بالنظام العام" و "زعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة" و"تعريض وحدتها الوطنية للخطر"، وهو يعاقب "كل من وصف - صورة مباشرة أو غير مباشرة - الملك أو ولي العهد بأي وصف يطعن في الدين أو العدالة" بالسجن لمدّة بين 5 و10 سنوات.

يُستخدم هذا النظام لتجريم الأعمال الدارجة ضمن الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، ولا يكرّس ضمانات المحاكمة العادلة، فالمادتان 19 و20 تمنحان الادعاء العام السلطة لاحتجاز المشتبه به بمعزل عن العالم الخارجي حتى 90 يومًا "إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك"، ويمنح المحكمة الجزائيّة المتخصّصة صلاحيّة تمديد فترة الاحتجاز - بما في ذلك التوقيف بمعزل عن العالم الخارجي - إلى أجل غير مسمى. وهذا الانتهاك الصريح لضمانات

المحاكمة العادلة لا يحرم المشتبه به من الزيارات والتواصل مع ذويه فقط بل حتى من الاستشارة القانونية، ويخرج الأفراد من حماية القانون ويمكّن ممارسة التعذيب والمعاملة القاسية، ويزاد على ذلك أن التوقيف بمعزل عن العالم الخارجي يُعدّ بحدّ ذاته شكلًا من أشكال التعذيب، ما يفاقم من عُرضة الأفراد الموقوفين على خلفية نظام مكافحة جرائم الإرهاب للتعذيب.

نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية

لم تكن حريّة التعبير متاحة في السعودية قبل نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية لعام 2007، فالمنشورات المطبوعة تعرضت تاريخيًا للقمع ومن ثم التقييد بنظام المطبوعات والنشر لعام 2000، الذي تمّ تحديثه في عام 2003، لكن النظام الجديد وفر إطارًا قانونيًا جديدًا لقمع حرية التعبير على شبكة الإنترنت، وكثيرًا ما تُستخدم أحكامه المبهمة لمحاكمة الأفراد لتعبيرهم السلمي عن آرائهم في منشوراتهم على مواقع الإنترنت أو وسائل التواصل الاجتماعي.

فعلى سبيل المثال، تنص المادة 6 من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية على تجريم "إنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام، أو القيم الدينية، أو الآداب العامة، أو حرمة الحياة الخاصة، أو إعداده، أو إرساله، أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتية" وتعاقب بالسجن لمدّة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال سعودي (800,000 دولار أمريكي).

نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية

نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية يفرض قيودًا صارمة على تأسيس منظمات المجتمع المدني باستقلاليّة كاملة. ويضع هذا النظام أسسًا فضفاضة قد استخدمتها السلطات لرفض إصدار التراخيص للمنظمات، فمن موانع العمل "التعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية" أو "مخالفة النظام العام" أو "التنافي مع الآداب العامة" أو "الإخلال بالوحدة الوطنية". ما يدرجه في صفّ الأنظمة المقيّدة للحريّات، فلا نصّه ولا لائحته التنظيمية تصرّح بترخيص إنشاء منظمات حقوق الإنسان، خلافًا للمؤسسات التعليمية والخيرية المذكورة نصًّا. ويضاف على ذلك أن النظام يمنع الجمعيات والمؤسسات الأجنبيّة من تأسيس فروع لها داخل السعودية ويخضع المنظمات المحليّة إلى تدخل حكوميٍّ مفرط في شؤونها الداخليّة.

الالتزامات القانونيّة الدوليّة

تعهدت السعودية بالتزامات دولية وعدد من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، فقد انضمّت السعودية خلال العقود الثلاثة الماضية إلى **الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب** وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز

ضد المرأة (سيداو)، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك اتفاقية حقوق الطفل وإلى اثنين من بروتوكولاتها الاختياريّة. وبذلك تعهّدت السلطات السعودية بالالتزام بمعايير هذه الاتفاقيات ودمج أحكامها وضماناتها القانونية في الأنظمة المحلية. ولكن عند مراجعة اللجان المعنيّة بهذه الاتفاقيات السعودية؛ كجزءٍ من مهمّتها في مراقبة تطبيق الدول لها، تكرّر انتقاد لجان الأمم المتّحدة هذه السلطات السعودية لعدم تطبيق هذه الاتفاقيات وعدم تلبيتها الالتزامات التي تنصّ عليها.

أثر هذه القوانين على المواطنين والمقيمين في السعودية

وإن كانت السلطات السعودية لا تفي بالتزاماتها الحقوقية الدولية، فإطارها النظامي الداخلي يفتقر إلى الأسس التشريعية في كفة، ويضع أنظمة بقيودٍ شديدة وضبابية في كفة أخرى، ليكون سبيلًا لتمكين ملاحقة النشطاء السلميين ومحاكمتهم، بل وخلق مناخٍ من الرقابة الذاتية على عامة الناس بسبب غياب اليقين القانوني، ما يبعث بالخوف من قمع السلطات للتعبير السلمي عن الآراء بتعريفها كجرائم بأثر رجعي.

وفي الوقت نفسه، فإن عددًا متزايدًا من السعوديين المعروفين باسم "البدون" عديمي الجنسية من الناحية القانونية، وبالتالي لا يحق لهم الحصول على التعليم أو الرعاية الصحية أو التوظيف أو الوثائق مثل الزواج وشهادات الميلاد أو أي ميزة أخرى مزايا المواطنة في المملكة. وتتراوح تقديرات عددهم بين 70,000 و 250,000. وتشكّل السعودية الدولة الوحيدة التي عرفوها على الإطلاق، ولكن بدون بطاقات هوية أو جوازات سفر سعوديّة، فإن كلّ جانب من جوانب حياتهم يعدّ كفاحًا مجحفًا (لمزيد من التفاصيل، انظر التقارير السنوية السابقة).

غياب حرّيّة التعبير

لم يشهد القمع المستمرّ الذي تمارسه السلطات السعوديّة ضدّ حرّيّة التعبير أي تراجع خلال عام 2024. فقد واصلت اعتقال الأفراد تعسّفيًّا لمجرّد ممارستهم السلميّة لحقّهم في التعبير، سواء عبر الإنترنت أو في الحياة العامّة، بالإضافة إلى انتهاك حقوقهم الأساسيّة الأخرى. ومع إسكات العديد من الشخصيّات البارزة في المجتمع المدني بسبب السجن أو الترهيب، وجّهت السلطات السعوديّة خلال عام 2024 اهتمامها نحو استهداف مجموعات جديدة داخل المجتمع، بما في ذلك مشجّعو كرة القدم، والمؤثّرون على وسائل التواصل الاجتماعي، والمبدعون الناجحون.

الهتافات في مباراة كرة قدم تجلب تهمًا وعقوبات بموجب نظام مكافحة جرائم المعلوماتيّة

في اعتداء جديد على حرّيّة التعبير والفكر والمعتقد، استدعت واعتقلت الشرطة السعوديّة مشجّعي نادي الصفا لكرة القدم بسبب هتافاتهم السلميّة في مباراة يوم 24 يناير اعتبرتها السلطات "طائفيّة". ويسلّط هذا القمع مرة أخرى- الحدّ من الحق في حريّة التعبير في ملاعب كرة القدم، في وقت تستثمر فيه السلطات بكثافة لتعزيز الرياضة والسياحة - الضوء على التناقض المروّع بين تصرّفات السلطات السعوديّة وروايتها الرسميّة للتحرّر.

وفي الأيام التي أعقبت المباراة، استدعت السلطات 150 عضوًا من رابطة مشجعي نادي الصفا للاستجواب؛ وتم اعتقال 12 منهم وإرسالهم إلى سجن القطيف العام. وتمّت محاكمة الأشخاص الـ12 لاحقًا بموجب نظام مكافحة جرائم المعلوماتيّة سيئ السمعة في السعوديّة بتهم شملت ذلك "إرسال مواد تضر بالنظام العام عن طريق الإنترنت والأجهزة الإلكترونية"؛ و"الإضرار بالنظام العام عن طريق إذكاء روح التعصّب الطائفي من خلال تمرير المحتوى الطائفي في أماكن التجمّعات العامّة"؛ و"الإخلال بالوحدة الوطنيّة"؛ و"تنسيق هذا العمل مسبقًا".

وتعلّقت هذه التهم فقط بهتاف الأغاني الفولكلوريّة الدينيّة الشيعيّة التي تحتفل بعيد ميلاد الإمام علي (ابن عم النبي محمّد وتبجيله العميق من قبل المسلمين الشيعة) خلال المباراة؛ لم تتضمن الهتافات أي شيء عدائي أو مهين لأي شخص. فاستندت النيابة العامة في اتهاماتها إلى مقاطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي من المباراة تظهر الحشد وهو يردّد الأغاني، وحقيقة أن المعتقلين ينتمون إلى مجموعة من أنصار كرة القدم على الواتساب.

هذا وقد دعت النيابة العامة إلى إصدار أحكام بالسجن لمدّة تصل إلى خمس سنوات وغرامات تصل إلى ثلاثة ملايين ريال (800 ألف دولار)، ومصادرة هواتف المتّهمين، وإغلاق هواتفهم وحساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي. وفي 28 مارس، أصدرت المحكمة الجزائيّة في الدمام أحكامًا أوليّة ضدّ 12 من مشجّعي الصفا، وحكمت على اثنين منهم بالسجن لمدّة عام و 10 منهم لمدة ستة أشهر. وفي 26 نيسان، خفّفت المحكمة الأحكام الصادرة بحقّ سبعة منهم إلى ثلاثة أشهر، وأُطلق سراحهم بعد أيام. وقد تم الإفراج عنهم جميعًا منذ ذلك الحين.

بالإضافة إلى هذا الاضطهاد الذي تعرّض له مشجّعو الفريق كأفراد، عوقب النادي نفسه، الذي يقع مقره في مدينة صفوى في المنطقة الشرقيّة ذات الأغلبيّة الشيعيّة في المملكة، بقسوة أيضًا. ففي 4 فبراير، أعلنت لجنة الانضباط والأخلاقيّات في الاتحاد السعودي لكرة القدم عن إجراءات تأديبيّة ضدّ النادي، مشيرةً إلى أن المشجّعين قد رددوا "عبارات وهتافات تنتهك أحكام اللوائح التأديبيّة والأخلاقيّة". وبدورها، شملت التدابير المتخذة ضدّ نادي الصفا حلّ مجلس إدارة النادي مع فرض غرامات إداريّة وماليّة.

> يواجه المشجّعون السعوديّون السجن بسبب الهتاف في المباريات في "انتهاك صارخ لحرّيّة التعبير" (ذا آي)

استهداف المؤثّرين والمبدعين السعوديّين

أدّى إصرار السلطات على قمع حرّيّة التعبير داخل السعوديّة وخارجها في عام 2024 إلى محاكمة وسجن واتخاذ تدابير قمعيّة أخرى ضدّ بعض أفضل المواهب الإبداعيّة في المملكة، على الرغم من طموحاتها لإنشاء صناعة أفلام وإعلام محليّة. فقد تم استهداف العديد من الفنانين والمؤثّرين والمبدعين البارزين بالمحتوى الذي أثار استياء السلطات، بما في ذلك منشورات وسائل التواصل الاجتماعي القديمة.

يواجه رسّام الكاريكاتير السياسي الهزاع حكمًا بالسجن لمدّة 23 عامًا

في 2024 حكمت محكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة على رسام الكاريكاتير **محمد بن أحمد بن عيد آل هزاع الغامدي** بالسجن لمدة 23 عامًا بسبب رسومه الكاريكاتورية، وذلك بعد إعادة محاكمته في جلسة سرية. وتتعلق التُهم الموجهة إلى الغامدي، الذي اعتقل في 13 فبراير 2018، بسبب عمله رسام كاريكاتير مع صحيفة "لوسيل" القطرية، بما في ذلك و"التعاطف مع قطر" و"تواصله مع أشخاص معاديين للمملكة

العربية السعودية" و"إنتاج وإعداد وإرسال ما من شأنه المساس بالنظام العام من خلال إرساله عبر مواقع التواصل الاجتماعي"ومخالفته لسياسات السعودية المتعلقة بمقاطعتها التي فرضتها السعودية وعدد من حلفائها في 2017.

في سبتمبر 2021، حكمت محكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة في قضية الغامدي بالسجن لمدة 3 سنوات وستة أشهر، ولكن الحكم الأخير الصادر عن المحكمة في 2024 في إعادة المحاكمة أتى بتصعيد مقلق، حيث شددت العقوبة إلى السجن لمدة 23 عامًا، رغم أن الهزاع وقد أوضح أمام القاضي أنه كان يعمل مع صحيفة لوسيل قبل أن تقطع السعودية علاقاتها مع قطر، وجل أعماله لها خاصة بالشأن المحلي القطري، ليس له علاقة بتوتر العلاقات بين البلدين، وأن الحكم القاسي يأتي بعد عودة العلاقات بين البلدين بعد اتفاقية مصالحة في 2021، وأن التغريدات الي أُدعي أنه سجن بسببها لا وجود لها.

السعوديّة تحكم على رسّام الكاريكاتير محمد ال هزاع بالسجن لمدّة 23 عامًا بتهمة إهانة القيادة، بحسب منظّمة حقوقيّة (العربي الجديد)

وقد تم فرض عقوبات طويلة أخرى على صنّاع المحتوى أو تلك التي تم الكشف عنها في عام 2024. وكان من بين المستهدفين المخرج السينمائي السعودي الأمريكي ومبدع المسلسل الناجح "مسامير" **عبد العزيز المزيني**، الذي حوكم سرًّا قبل عامين وحكمت المحكمة الجزائيّة المتخصّصة عليه بالسجن لمدّة 13 عامًا يليه حظر سفر لمدة 30 عامًا. ومن بين التهم الموجّهة إليه، زُعم أنّ المزيني وشركته، من خلال مسامير، "رعوا ودعموا الإرهاب والمثليّة الجنسيّة"، وأن اللغة المستخدمة في المسلسل الكوميدي للرسوم المتحرّكة شملت الافتراءات و"الإهانات". وبالتالي، استندت التهم الأخرى إلى منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي يعود تاريخها إلى أكثر من عقد من الزمان. ولا يزال المزيني ينتظر أن تصدر المحكمة العليا حكمًا نهائيًّا في القضيّة.

يواجه المخرج السينمائي عبد العزيز المزيني حكمًا بالسجن لمدّة 13 عامًا وحظر السفر لمدّة 30 عامًا

تعود قضيّته إلى عام 2021، بعد وقت قصير من إصدار "مسامير" لأوّل مرّة على نيتفليكس، ولكن تم الكشف عنه لأوّل مرة فقط في 26 يونيو 2024، في مقطع فيديو تم حذفه بسرعة مدّته 18 دقيقة موجّه إلى ولي العهد الأمير محمد بن سلمان. ففي الفيديو، وصف المزيني

الإجراءات القمعيّة المتّخذة ضدّه، وكشف أنه بعد إدانته اضطر إلى إغلاق شركته الإنتاجيّة ميركوت (التي تضمّ أكثر من 2.5 مليون مشترك على يوتيوب) وإنهاء عقود موظّفيه. وفي غضون ساعات من نشر الفيديو، حذفه المزيني من اليوتيوب ومنصّة إكس، ونشر رسائل إيجابيّة عن ولي العهد ورئيس الهيئة العامّة لتنظيم الإعلام، وحرّر ملفّه الشخصي على منصّة إكس ليُقرأ "سعودي فخور" بدلاً من "سعودي أمريكي فخور"، وهي أفعال توحي بضغوط قسريّة عليه.

الحكم على المنتج عبد العزيز المزيني بالسجن 13 عاماً في السعودية (العربي الجديد)

تم اعتقال مقدّم البودكاست حاتم النجار في يناير 2024

كما استهدفت السلطات منشئي برنامج "ثمانية"، أحد أكثر سلاسل البودكاست متابعةً على مستوى العالم، بأكثر من 3.6 مليون مشترك على اليوتيوب. وواصلت حسابات وسائل التواصل الاجتماعي الموالية للحكومة الإبلاغ عن محتواه عبر الإنترنت إلى أمن الدولة، ودعوتها إلى اعتقال ومعاقبة منشئيها. بعد ذلك، تم اعتقال **حاتم النجار**، مقدّم البودكاست الشهير مُربّع (سكوير) على قناة ثمانية، في يناير 2024 وسط حملة عبر الإنترنت ضدّه باستخدام هاشتاج "اعتقلوا_حاتم_النجار". بعد ظُلمٍ دام أكثر من عام من السجن التعسفي، أُفرج عنه في 16 فبراير 2025.

ومن بين الأعضاء الآخرين في فريق ثمانية المستهدفين مقدّم بودكاست آدم، **محمد الحاجي**، وهو خبير في الصحّة العامّة حاصل على درجة الدكتوراه من الولايات المتحدة. اعتُقل الحاجي لفترة وجيزة في أغسطس 2023، بسبب انتقادات متصوّرة لولي العهد ودعم حقوق المرأة. وبالمثل، واجه مقدّم البودكاست ومستشار العلاقات المزعوم **ياسر الحزيمي** هجمات عبر الإنترنت، بما في ذلك اتهامه زورًا بأنه عضو في جماعة الإخوان المسلمين، بعد مشاركته في واحدة من أكثر حلقات البودكاست مشاهدة في العالم في عام 2023، حيثُ بلغ عدد مشاهداتها 107 مليون مشاهدة. وردًّا على ذلك، أنشأ الحزيمي حسابًا جديدًا على منصّة إكس لدحض هذه الاتهامات والدفاع عن الحكومة السعوديّة، قائلاً إنّ "كل هذه الجماعات والأحزاب السياسيّة/الأيديولوجيّة مخطئة" وإعلان نفسه مواليًا للحكومة السعوديّة.

حُكم على المؤثر على مواقع التواصل الاجتماعي، منصور الرقيبة بالسجن لمدة 27 عامًا، وأُفرج عنه في فبراير 2025

وفي وقت سابق من عام 2023، قد حُكم على مؤثر وسائل التواصل الاجتماعي **منصور الرقيبة** بالسجن لمدة 27 عامًا، وفقًا لوثائق المحكمة، بسبب مقطع فيديو تم تسجيله سرًا له وهو ينتقد رؤية 2030، الخطة التي وضعها محمد بن سلمان لتنويع الاقتصاد السعودي. كما ويملك الرقيبة أكثر من 2.3 مليون متابع على سناب شات والعديد من المتابعين الآخرين على وسائل التواصل الاجتماعي الأخرى. بعد ظُلمٍ دام أكثر من عامين ونصف من السجن التعسفي، أُفرج عنه في 12 فبراير 2025.

منذ إنهاء الحظر الذي دام 35 عامًا على دور السينما في عام 2018، عزّزت السلطات السعوديّة طموحاتها لإنشاء صناعات سينمائيّة وإعلاميّة محليّة. وقد أعلن عن أول جمعية سينمائيّة في السعودية، وهي جمعية السينما، في ديسمبر 2023، مع اختصاصها "بإنشاء حقوق العمل للمهنيين السينمائيين". ومع ذلك، وبعيدًا عن الاعتراف بحقوق صانعي الأفلام، لا تزال السلطات مصمّمة على السيطرة على المحتوى وقمع بعض أفضل المواهب الإبداعية في المملكة. وعليه، لن تزدهر الصناعات الإبداعيّة في السعودية، ناهيك عن جذب الاستثمار، حتى تعترف السلطات وتحترم بشكل كامل حقوق الإنسان لجميع مواطنيها في حريّة التعبير، وحريّة الرأي والتعبير، والتحرر من الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والإجراءات القضائية العادلة والعلنية والمستقلة

الاعتقالات التعسّفيّة الأخرى

غالبًا ما يمتد قمع السلطات السعوديّة إلى أفراد أسر أولئك الذين يتكبّدون غضبهم. ففي أواخر مارس 2024، اعتقلت السلطات **صالح العلوان**، شقيق رجل الدين المُعتقل سليمان العلوان، من منزله في منطقة بريدة.

كما استمرّت الأخبار في الظهور في عام 2024 عن الأفراد الذين تم اعتقالهم في السنوات السابقة، بما في ذلك الرعايا الأجانب. هذا وقد علمت القسط في يناير أنّ المواطن اليمني **فهد رمضان** قد اعتُقل في 20 نوفمبر 2023 أثناء زيارته للسعوديّة، بعد تسريب رسائل واتساب خاصّة انتقد فيها ولي العهد. في ذلك الوقت، كان رمضان يعيش في هولندا مع أسرته كلاجئ. وبالمثل، علمنا بالاعتقال التعسّفي، بسبب تغريدات، لمواطن كندي ظلّ قيد الاحتجاز قبل المحاكمة لأكثر من عام.

كما علمت القسط أيضًا في سبتمبر 2024 بالاعتقالات التاريخيّة لستة أشخاص من منطقة جازان. وعلى الرغم من محدوديّة المعلومات المتوفّرة، يبدو أنّ الاعتقالات، التي حدثت خمسة منها في

السنوات الأخيرة ويعود تاريخ إحداها إلى أكثر من عقدين، تتعلّق بحرّيّة التعبير، أو لأسباب تافهة أخرى أو ادعاءات غير مثبتة. ويسلّط هذا الأمر الضوء على الغياب التام للإجراءات القانونيّة الواجبة والشفافيّة حول الاعتقالات المستمرة.

كما تشكّل أطول قضيّة فيها هي قضيّة الجندي **عثمان أحمد قميري حكمي**، الذي اعتُقل منذ أكثر من 24 عامًا تقريبًا، في عام 2000، بعد غارة شُنّت على منزله في قرية في منطقة جازان، على الحدود الجنوبيّة للسعوديّة مع اليمن. وعلى الرغم من عدم معرفة ما إذا كان قد تم تقديمه للمحاكمة أو الحكم عليه، إلا أن اعتقاله يبدو تعسّفيًّا. وقد تبع ذلك إعارة عثمان هاتفه المحمول إلى سجين للسماح له بالاتصال بأسرته، في سجن ربما كان يعمل فيه. وقد قضى عثمان، الذي يبلغ الآن الأربعينيّات من عمره، معظم حياته في السجن، بعيدًا عن والديه (اللذين توفيا منذ ذلك الحين) وأشقائه.

أما بقية الخمسة فقد اعتقلوا في السنوات الأخيرة. حيث اعتقل الطالب **محمد سامي يحيى عباس حكمي** في عام 2021 تقريبًا بعد مداهمة منزله في قريته بجازان، بعد نشره لبعض التغريدات. ويُخشى أنه قد حُكم عليه منذ ذلك الحين بالسجن 15 عامًا. وبالمثل، اعتقل **عثمان علي زين حكمي**، وهو معلّم متقاعد في الخمسينيّات من عمره، في عام 2022 تقريبًا بعد العثور على تغريدات قديمة له يُزعم أنها تدعم جماعة الإخوان المسلمين. وقد يكون قد حُكم عليه بالسجن 20 عامًا.

اعتقل **بكر عبدالعزيز عبده حكمي**، وهو جندي في الثلاثينيّات من عمره، في عام 2023 على خلفيّة تهم تتعلّق بتهريب الأسلحة إلى الحوثيّين، وذلك على الرغم من عدم إثبات هذه الادعاءات. كما ومن غير المعروف ما إذا كان قد اتُهم رسميًّا أو قدّم للمحاكمة. وقد اعتقل **غالب أحمد أبو هدّاش حكمي**، وهو جندي في ميناء جازان، في منتصف عام 2024. وقد اتُّهم هذا الأخير بحيازة سلاح، وهذا أمر تنفيه أسرته، إلا أن اعتقاله ربما يكون قد نتج عن محادثة على تطبيق واتساب. كما تم اعتقال **أحمد عثمان مزيّد حكمي**، وهو جندي متقاعد في الخمسينيّات من عمره، في منتصف عام 2024 بعد مداهمة منزله، وذلك على خلفيّة محادثة على تطبيق واتساب يُعتقد أنه انتقد فيها مستشار الديوان الملكي تركي آل الشيخ.

على الرغم من محدوديّة المعلومات المؤكّدة أو الإضافيّة المتوفرة حول هذه القضايا، إلا أنها تعكس الغياب الكامل للشفافيّة حول الاحتجاز والمحاكمات في البلاد، حيث تمنع السلطات أي وصول إلى المعلومات، بما في ذلك رفضها الرصد المستقل للسجون أو المحاكم. وتشير محدوديّة المعلومات أيضًا إلى مناخ الخوف السائد في السعوديّة، حيث يزداد خوف الأصدقاء والأقارب من التحدّث علانيّة، ممّا يمثّل تذكيرًا مخيفًا بأنّ عدد الاعتقالات التعسّفيّة التي يتم رصدها في البلاد، إلى جانب انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى، لا يمثّل سوى جزء بسيط من المجموع.

محاكمات جائرة وأحكام قاسية

على مدار عام 2024، واصلت المحاكم السعوديّة، التي اشتُهرت بانتهاكاتها الصارخة وتجاهلها للضمانات القانونيّة، في إصدار أحكام بالسجن لمدّة عقود من الزمن على النشطاء السلميّين وغيرهم من الأفراد. ففي قضيّة فاضحة ورمزيّة تتعارض بشكل مباشر مع الرواية الرسميّة لتمكين المرأة (انظر "حقوق المرأة"، الصفحة 56)، وفي 9 يناير 2024، حكمت المحكمة الجزائيّة المتخصّصة على مدربة الرياضة والناشطة في مجال حقوق المرأة، **مناهل العتيبي**، البالغة من العمر 29 عامًا، بالسجن لمدّة 11 عامًا بسبب اختيارها للملابس ودعمها لحقوق المرأة، وهو حكم تم تأييده في نوفمبر. فقد تم الحكم عليها في جلسة استماع سريّة، ولم يتم الكشف عن القرار إلا بعد أسابيع من خلال الرّد الرسمي للحكومة السعوديّة على طلب للحصول على معلومات حول قضيّتها في رسالة مشتركة من قبل المقرّرين الخاصّين للأمم المتحدة.

وتعلقت التُهم الموجهة إليها فقط بممارستها حقها في اختيار الملابس التي ترتديها، والتعبير عن آرائها على الإنترنت، بما في ذلك دعوتها على وسائل التواصل الاجتماعي إلى وضع حدٍ لنظام ولاية الرجل في السعودية، ونشر مقاطع فيديو لنفسها وهي ترتدي "ملابس غير محتشمة"، و"الخروج إلى الأسواق دون لبس العباءة". وتواجه شقيقتها فوزية العتيبي تُهمًا مُماثلة، لكنها فرّت من السعودية خوفًا من الاعتقال بعد استدعائها للاستجواب في 2022.

وبشكلٍ غير معقول، ووفقًا للوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة في جنيف، فقد أدينت مناهل بارتكاب "جرائم إرهابية" غير منطقية بموجب المادتين 43 و44 من نظام مكافحة جرائم الإرهاب الجائر في المملكة، اللتين تجرّمان "كل من أنشأ أو استخدم موقعًا على الشبكة المعلوماتية أو برنامجًا على أحد أجهزة الحاسب الآلي أو أي من الأجهزة الإلكترونية... أو لنشر كيفية تصنيع الأجهزة الحارقة أو المتفجرات أو أي أداة لاستخدامها في جريمة إرهابية"، وكذلك "كل من أذاع أو نشر بأي وسيلة خبرًا، أو بيانًا، أو إشاعة كاذبة، أو مغرضة، أو نحو ذلك، بقصد تنفيذ جريمة إرهابية". ولم تتمكن عائلة مناهل من الوصول إلى وثائق المحكمة أو الأدلة المقدمة ضدها. تعرّضت عمدًا لاعتداءات جسديّة ونفسيّة متكرّرة في السجن (انظر "المعتقلون المعرّضون للخطر"، الصفحة 33).

مناهل العتيبي: ما تفاصيل الحكم على الناشطة الحقوقية السعودية بالسجن 11 عاماً؟ (بي بي سي عربي)

وفي أخبار إيجابيّة، ألغت محكمة الاستئناف الجزائيّة المتخصّصة في السعوديّة، في أغسطس، حُكم الإعدام الصادر بحق المعلم المتقاعد **محمد بن ناصر الغامدي** البالغ من العمر 55 عامًا في عام 2023 فقط لمجرد نشاطه على وسائل التواصل الاجتماعي. ولكن، بدلاً من الإفراج عنه، أُعيد الحكم على الغامدي بعد أسابيع بالسجن لمدّة 30 عامًا. وشملت التهم المنسوبة إليه بموجب نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله القمعي في المملكة "وصف الملك أو ولي العهد بأي وصف يطعن في الدين أو العدالة" و"نشر أخبار كاذبة بقصد تنفيذ جريمة إرهابية". وأشارت الأدلة الوحيدة الموجهة ضده إلى تعليقات على متابعيه القلائل على تويتر (المسماة حاليا إكس) ويوتيوب.

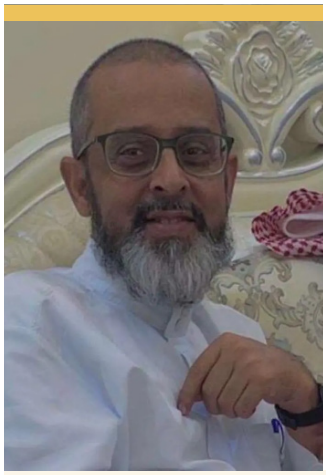
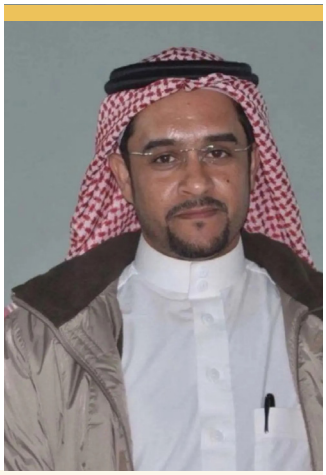

وحُكم على الأخوين محمد وأسعد بن ناصر الغامدي بالسجن لمدة ثلاثين وعشرين عامًا على التوالي، وقد أُفرج عن أسعد في شهر فبراير من عام 2025

وفي يوليو، حُكم على شقيق محمد، **أسعد بن ناصر الغامدي**، بالسجن لمدّة 20 عامًا، بتهم تتعلّق أيضًا بنشاطه السلمي على وسائل التواصل الاجتماعي. تم الإفراج عنه بتاريخ الثالث عشر من فبراير عام 2025. أما شقيقهما الآخر، سعيد بن ناصر الغامدي، فهو ناقد حكومي ويعيش في المهجر في المملكة المتحدة، يعتقد أن الأحكام الصادرة ضد محمد وأسعد هي أعمال انتقاميّة ضده من قبل السلطات السعوديّة، وهو أمر تمارسه السلطات في كثير من الأحيان.

حُكم على رجل الدين خضر العوامي وعباس السعيد بالسجن لمدّة 25 و27 عامًا على التوالي

كما أنه وعلى مدار عام 2024، أصدرت المحكمة الجزائيّة المتخصّصة أيضًا أحكامًا قاسية بالسجن على عدد من الأفراد الآخرين بسبب نشاطهم السلمي. ففي مايو، حكمت المحكمة الجزائيّة المتخصّصة على اثنين من رجال الدين المحتجزين منذ عام 2020، **خضر العوامي وعباس السعيد**، بالسجن لمدّة 25 و27 عامًا بسبب خطابين ألقياهما

دعمًا لحقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه تقريبًا، أصدرت المحكمة حكمًا بالسجن لمدّة 30 عامًا على رجل الدين **عامر المهلهل**، المحتجز أيضًا منذ عام 2020، لممارسته حقّه في حرّيّة التعبير بشكل سلمي.

يقضي رجل الدين عامر المهلهل حكمًا بالسجن لمدّة 30 عامًا

المحاكمات الجارية والاحتجاز السابق للمحاكمة

في أواخر سبتمبر، علمت القسط أن سلمى الشهاب ونورة القحطاني، اللتين تقضيان أحكامًا بالسجن لمدّة 27 و45 عامًا على التوالي، ستُعاد محاكمتهما بشكلٍ غير متوقع في 25 سبتمبر. وبدورها دعت القسط وجماعات حقوق الإنسان الأخرى الحكومات إلى إرسال مراقبين لمراقبة جلسات المحاكمة، على الرغم من أن هؤلاء المراقبين قد مُنعوا مرارًا وتكرارًا من الوصول (انظر الإطار أدناه). وبعد عدّة أسابيع، ظهرت أنباء تفيد بأنّ حكم الشهاب قد خُفّض إلى أربع سنوات بالإضافة إلى أربع سنوات مع وقف التنفيذ، وأخيرًا، أُفرج عنها في العاشر من فبراير عام 2025.

في أغسطس 2022، أصدرت المحاكم السعوديّة أحكامًا قاسية على الشهاب والقحطاني بناءً على نشاطهما السلمي على وسائل التواصل الاجتماعي فقط. فقد حُكم على الشهاب، وهي طالبة دكتوراه في جامعة ليدز وأم لطفلين، احتُجزت في يناير 2021 قبل أيام قليلة من عودتها المخطّط لها إلى المملكة المتحدة، بالسجن لمدّة 34 عامًا وحظر السفر بنفس المدّة، وخُفضت في عام 2023 إلى 27 عامًا. أمّا القحطاني، وهي أم لخمسة أطفال وتبلغ من العمر الآن أكثر من 50 عامًا، فقد زادت عقوبتها البالغة 13 عامًا إلى 45 عامًا في السجن.

ومنذ ذلك الحين، شهدت المملكة المتحدة جهودًا كبيرة لدعم قضيّة الشهاب من جانب النقابات العمّاليّة والأكاديميّين وعامّة الناس على نطاق أوسع. وفي مارس 2024، وقّع 340 أكاديميًا وطالبًا وموظّفًا في جامعة ليدز على رسالة تدعو قادتها إلى اتخاذ موقف أقوى لدعمها.

رسالة من أكاديميين ببريطانيا إلى تراس حول "سلمى الشهاب" (عربي 21)

في مارس 2024، علمت القسط أن **مالك الدويش**، الذي اختفى والده سليمان الدويش قسرًا منذ عام 2016 (انظر "المعتقلون المعرّضون للخطر"، الصفحة 33)، سيواجه محاكمة جديدة. هذا وقد اعتُقل مالك الدويش في يوليو 2022 انتقامًا من مناصرته لوالده، وحُكم عليه لاحقًا بالسجن لمدّة 27 عامًا. كما أنّ أخويه عبد الرحمن وعبد الوهاب رهن الاعتقال التعسّفي للسبب نفسه.

الإجراءات القضائيّة والمحاكمات السرّيّة في السعوديّة

لا ترقى المحاكمات في السعودية للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وهذا الاستهتار بالضمانات القانونية لا تختص به المحكمة الجزائية المتخصّصة، التي أنشئت في 2008 باختصاص في قضايا الإرهاب، بل تشاركها فيه المحكمات الجزائية العاديّة. تشمل الانتهاكات الشائعة الحرمان من الوصول إلى المحامين والاطلاع على وثائق المحكمة، والتأخير غير المبرّر، والاعتراف المنتظم بالاعترافات المنتزعة تحت وطأة التعذيب، وإجراء المحاكمات سرًّا.

ومنذ أكتوبر 2018، عقدت السلطات السعوديّة إجراءات محاكمة سريّة، ومنعت الوصول إلى المراقبين الدوليّين، بما في ذلك مسؤولي السفارات ووسائل الإعلام الأجنبيّة، فضلاً عن الجمهور السعودي. وهذا يتعارض مع المادّة 10 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنصّ على أن "لكل إنسان الحق، على قدم المساواة الكاملة، في محاكمة عادلة وعلنيّة أمام محكمة مستقلّة ونزيهة".

ويجب التنويه على أن حضور المراقبين الدوليين وحده لا يضمن المحاكمة العادلة، فحضور مسؤولي السفارات المتاح عمومًا قبل أكتوبر 2018 لم يثني السلطات السعودية عن عقد محاكمات غير عادلة وإنزال أحكام السجن الطويلة على الناشطين السلميين، بل وعقد المحاكمات عند المحكمة الجزائية المتخصصة، وهذا لا ينفي أن الحق في الجلسات العلنية جزء لا يتجزأ من الحق في المحاكمة العادلة. ويضيف هذا الافتقار إلى إمكانيّة وصول المراقبين الدوليّين طبقة أخرى من السرّيّة إلى الإجراءات القضائيّة في السعوديّة التي شابتها بالفعل انتهاكات.

قائمة انتقائيّة من معتقلي الرأي السعوديين الذين يقضون أحكامًا بالسجن لفترات طويلة بسبب ممارستهم لحقوقهم الأساسيّة (مدرجة حسب الترتيب التصاعدي لطول مدّة العقوبة)

	الإسم	مجال النشاط	تاريخ الاعتقال	مدّة عقوبة السجن
	صبري شلبي (مصري الجنسيّة)	طبيب	28 يناير 2020	عشر سنوات
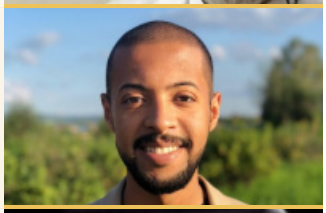	عبدالله جيلان	خريج جامعي	12 مايو 2021	عشر سنوات
	عيسى الحامد	مدافع عن حقوق الإنسان	16 سبتمبر 2017	11 سنة
	مناهل العتيبي	مدرّبة رياضة وناشطة في مجال حقوق المرأة	16 نوفمبر 2022	11 سنة
	وجدي الغزاوي	صحفي	1 أغسطس 2012	12 سنة
	محمد الحبيب	رجل دين	8 يوليو 2016	12 سنة
	إسراء الغمغام	ناشطة حقوقية	2015	13 سنة

	فاضل المناسف	مدون وناشط حقوقي	2 اكتوبر 2011	14 سنة
	عادل سيد إبراهيم فقير	رئيس الجالية النوبية في الرياض	14 يوليو 2020	14 سنة
	وليد أبو الخير	مدافع عن حقوق الإنسان	15 ابريل 2014	15 سنة
	عصام الزامل	اقتصادي	12 سبتمبر 2017	15 سنة
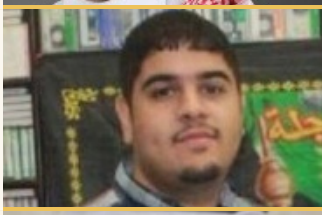	موسى الهاشم	متظاهر	6 ديسمبر 2015	17 سنة
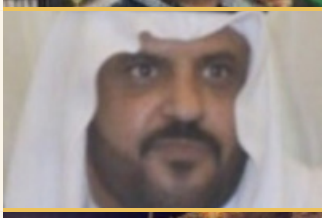	محمد العتيبي	مدافع عن حقوق الإنسان	24 مايو 2017	17 سنة
	محمد الربيعة	مدافع عن حقوق الإنسان	15 مايو 2018	17 سنة
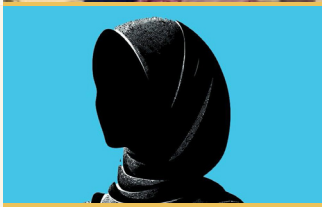	منال القفيري	طالبة مدرسة	2022	18 سنة

	عبدالرحمن فرحانة (أردني)	صحفي	أبريل 2019	19 سنة
	عبد الرحمن السدحان	عامل في المجال الإنساني	12 مارس 2018	20 سنة
	ال هزاع	رسام الكاريكاتير	13 فبراير 2018	23 سنة
	خضر العوامي	رجل دين	11 نوفمبر 2020	25 سنة
	عباس السعيد	رجل دين	11 نوفمبر 2020	27 سنة
	سارة الجار	طالبة طب	غير معروف	27 سنة
	سعود الهاشمي	أكاديمي	2 فبراير 2007	30 سنة
	عامر مهلهل	رجل دين	2020	30 سنة

	محمد ناصر الغامدي	معلم متقاعد	11 يونيو 2022	30 سنة
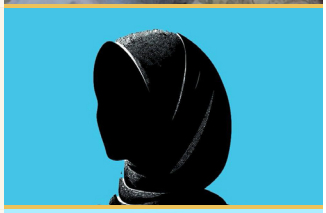	فاطمة الشوارب	غير معروفة	سبتمبر 2020	30 سنة و6 أشهر
	أسامة خالد	كاتب ومترجم ومبرمج حواسيب	2020	32 سنة
	سكينة العيثان	غير معروفة	غير معروفة	40 سنة
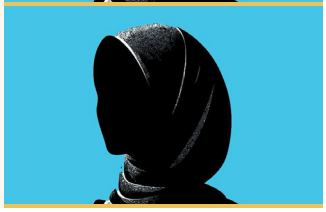	نورة سعيد القحطاني	أم وربّة منزل	4 يوليو 2021	45 سنة

سجناء في خطر

وثّقت القسط المزيد من الأمثلة في عام 2024 على تعامل السلطات السعودية الخطير والانتقامي مع بعض المعتقلين والسجناء الذين تعرّض حياتهم للخطر بشكل متهوّر، إن لم يكن متعمّد. يرى جميع العالقين داخل نظام السجون السعودية القاسي أن الأوضاعَ في السجون سيئةً للغاية. ويتعرّض أيضًا معتقلو الرأي في كثير من الأحيان لمعاملة قاسية وغير إنسانية ومهينة خلف القضبان. وشهدنا مرةً أخرى في عام 2024 تعريض السلطات السعودية حياة سجناء بعينهم للخطر عن طريق الإهمال الجسيم، بما في ذلك الفشل في حمايتهم من السجناء الآخرين، وكذلك وسوء المعاملة المقصود والإخفاء القسري والإهمال الطبي المتعمَّد.

الاعتداءات على السجناء

واجهت مدرّبة الرياضة **مناهل العتيبي** المزيد من الانتهاكات المروّعة في سجن الملز بالرياض في عام 2024. فقد كانت محتجزة منذ نوفمبر 2022، وقد تعرّضت بالفعل للعديد من الاعتداءات الجسديّة والنفسيّة، بما في ذلك الضرب والعضّ والتهديد بالقتل على أيدي سجينة أخرى. وفي 14 أبريل 2024، بعد أشهر من الاختفاء القسري، أبلغت أسرتها أنها أصيبت بكسر في ساقها نتيجةً لمزيد من الضرب، وأنها مُنعت من الزيارات الطبّيّة. كما وفي وقت لاحق، في سبتمبر، تعرّضت لمزيد من الانتهاكات المروعة، وهذه المرّة تعرّضت للطعن في الوجه بقلم حاد على أيدي امرأة مجهولة، الأمر الذي تطلّب غرزًا جراحيّة.

> مناهل العتيبي: ما تفاصيل الحكم على الناشطة الحقوقية السعودية بالسجن 11 عاماً؟ (الحرة)

ومع أن تلك الاعتداءات لم تُمارس على يد المسؤولين، فإن سلطات السجن لم تبذل أي جهد لحماية العتيبي. وفي الواقع، تتجاوز أفعال السلطات بكثير كونها مجرد إهمال، لأنها منعت العتيبي من تقديم شكوى حينما أخبرت المسؤولين في السجن بالأمر، وبدلا من ذلك وضعوها في الحبس الانفرادي. وفي مثال آخر، في يناير 2024، تعرّض المدافع عن حقوق الإنسان **وليد أبو الخير** للضرب على أيدي سجين آخر في سجن ذهبان.

تاريخ من الفشل في واجب الرعاية لحماية معتقلي الرأي

إن فشل سلطات السجن المشين في حماية مناهل العتيبي من السجينات الأخيرات، اللواتي يحتمل أن يكنَّ عنيفات، يُعدّ جزءًا من اتجاه ثابت. وأسوأ مثال شهدناه حتى اليوم هو جريمة القتل المدبّرة على ما يبدو في أكتوبر 2021 للإصلاحي السياسي **موسى القرني** الذي قُتل بوحشية في زنزانته على يد متطرفين دينيين، مع أنه اشتكى مرارًا وتكرارًا لإدارة السجن من المخاطر التي واجهها. وتشمل أمثلة أخرى حديثة نقل الداعية الإسلامي إبراهيم محمد هائل اليماني إلى زنزانة مشتركة مع متطرفين كانوا قد هددوا مرات عديدة بقتله، ومحاولة قتل المدافع عن حقوق الإنسان **خالد العمير** على نحو غير مبرر، واعتداء مريض نفسي على المدافع عن حقوق الإنسان **محمد القحطاني**.

وتظهر السلطات ازدراءً قاسيًا ومستمرًا لحياة معتقلي الرأي. فمن خلال وضعهم عن عمد في زنازين وأجنحة، وعدم الاستجابة للشكاوى المتكرّرة، فضلاً عن الفشل في التحقيق الفعال في الاعتداءات، قد يتعرض معتقلو الرأي لخطر الاعتداءات على يد سجناء آخرين.

الحرمان من العلاج الطبي

تتعرّض حياة السجناء في السجون السعوديّة في بعض الأحيان لمزيد من الخطر بسبب الحرمان المتعمّد من العلاج الطبي، ممّا أدى إلى عدد من الوفيات أثناء فترة الاحتجاز في السنوات الأخيرة، ولا سيما وفاة المدافع البارز عن حقوق الإنسان عبد الله الحامد في أبريل 2020. وفي قضيّة مأساويّة أخرى، في عام 2024، توفّي **أحمد السلطان** في السجن، وهو مهندس في الخمسينيّات من عمره كان قد اعتُقل قبل عامين، بعد أن تجاهلت السلطات السعوديّة حاجتهُ الملحّة للرعاية الصحّيّة. وفي غياب الشفافيّة، لا يُعرف سوى القليل من المعلومات الأخرى حتى الآن.

فقد واجه المدافع عن حقوق الإنسان **وليد أبو الخير**، الذي يقبع في السجن منذ عام 2014 لقضاء عقوبة بالسجن لمدّة 15 عامًا بسبب نشاطه، مرارًا وتكرارًا أشكالًا مختلفة من سوء المعاملة، بما في ذلك الإهمال الطبي. ففي مارس، رفضت السلطات نقل أبو الخير إلى المستشفى، حارمةً إيّاه من الرعاية الطبيّة الأساسيّة.

وصحة رجل الدين **محمد الحبيب**. في التدهور في سجن الدمام بسبب الافتقار للرعاية الصحية الكافية لعرق النسا وآلام الظهر والرأس الحادة التي يعاني منها نتيجة التعذيب الذي تلا اعتقاله في عام 2016. وتمنع السلطات عنه الأدوية الأساسية والوصول إلى الأشعة المقطعية.

تحت أستار الكتمان: نظام السجون في السعوديّة

يفتقر نظام السجون السعودي، من حيث الهيكل والإدارة، إلى الشفافيّة وفوائد المراقبة المستقلة. وهذا يزيد من احتمالات حدوث انتهاكات خطيرة لحقوق السجناء، بما في ذلك الاعتقال والاحتجاز غير القانوني، والاحتجاز المطوّل قبل المُحاكمة، والاستخدام المنهجي للتعذيب أثناء الاستجواب، والإهمال الطبّي وسوء الممارسة، وعدم مراعاة ضمانات الإجراءات القانونيّة الواجبة.

لا يُسمح حاليًّا بأي مراقبة مستقلة لأوضاع السجون في السعوديّة، وترفض السلطات التعاون مع هيئات الأمم المتحدة، ممّا يحرم البلد من الوصول إلى المكلّفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصّة للأمم المتحدة. فقد دعت عدّة دول خلال الاستعراض الدوري الشامل للمملكة لعام 2024 أمام مجلس حقوق الإنسان، السلطات السعوديّة إلى قبول مثل هذه الزيارات.

وفي الوقت نفسه، فشلت هيئة حقوق الإنسان الرسميّة في المملكة، وهي الهيئة السعوديّة لحقوق الإنسان، باستمرار في التعامل بفعاليّة مع شكاوى التعذيب أو سوء المعاملة داخل مرافق الاحتجاز التي زارتها بشكل فعّال، حيثُ عملت بدلاً من ذلك كأداة لتبييض أيدي السلطات.

الاختفاءات القسريّة

إنّ ممارسة الاختفاء القسري ممنهجة ومنتشرة على نطاق واسع في السعوديّة، فقد استمرت السلطات السعوديّة في تطبيقها في عام 2024 على معتقلي الرأي، بما في ذلك البعض المقرر الإفراج عنهم. ففي أوائل نوفمبر، وبعد أكثر من عامين من الاختفاء القسري، تمكّن المدافع عن حقوق الإنسان المحتجز **محمد القحطاني** أخيرًا من الاتصال بأسرته، وتم الإفراج عنه لاحقًا بشروط (انظر "الإفراج المشروط وحظر السفر"، الصفحة 38). وعلى الرغم من إكمال محكوميّته البالغة 10

سنوات في نوفمبر 2022، إلا أنه اختفى قسرًا منذ أكتوبر من ذلك العام، مع فشل السلطات في توضيح مصيره ومكان وجوده، وبدلاً من ذلك قدّمت معلومات غير كافية ومضلّلة.

وفي محاولة صارخة لتضليل العالم الخارجي، صرّحت رئيسة هيئة حقوق الإنسان السعودّية، هلا التويجري، في مايو 2024، لدبلوماسيّين أمركيين أنّ القحطاني كان على اتصال بأسرته وتحدّث معهم عبر الهاتف في الأيّام الأخيرة؛ ونفت أنه في حالة اختفاء قسري. كما وأصدرت زوجة القحطاني بيانًا دحضت فيه بشكل قاطع ادعاء التويجيري، واتهمت هيئة حقوق الإنسان السعودّية بالتستّر على انتهاكات السلطات.

وعلى نحوٍ مماثل، اختفى الناشط ومعتقل الرأي **عيسى النخيفي** قسرًا اعتبارًا من 15 أكتوبر 2022 بعد أن أعلن إضرابًا عن الطعام احتجاجًا على عدم الإفراج عنه عندما انقضت مدّة حُكمه بالسجن البالغة ست سنوات، في سبتمبر 2022. كما حُرم النخيفي من أي اتصال بالعالم الخارجي حتى أُخلي سبيله فجأة في 5 يناير 2025 (انظر "الإفراج المشروط وحظر السفر"، الصفحة 38).

حالات الاختفاء القسري التي طال أمدها

لم تصادق السعوديّة بعد على الاتفاقيّة الدوليّة لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لعام 1992، ولكن خلال الاستعراض الدوري الشامل الرابع في عام 2024، قبلت توصية التصديق على المعاهدة. في ضوء ذلك، لا بدّ من التحرّك على الفور، نظرًا لأن السلطات تمارس الاختفاء القسري بشكل منهجي، الذي يستمر أحيانًا لسنوات عديدة، بهدف تكميم أفواه الناشطين وغيرهم من المنتقدين.

واعتقل جهازُ المباحث العامل في المجال الإنساني **عبد الرحمن السدحان** في مارس 2018 من مقر عمله بمقر الهلال الأحمر السعودي في الرياض واختفى قسريًّا لمدة 23 شهرًا. وقد حُكم عليه في أبريل 2021 بالسجن لمدّة 20 عامًا على خلفية نشره تعليقات سلميّة على تويتر، وأصبح مختفيًا قسريًّا مرةً أخرى بعد ظهوره في محكمة الاستئناف في أغسطس من ذلك العام. ومنعته السلطات من الاتصال بأهله لأكثر من ثلاثة أعوام.

كما اعتُقل الصحفي **تركي الجاسر** أيضًا في مارس 2018 بعد مداهمة منزله. ولم يُسمح له بالزيارات أو المكالمات الهاتفيّة لما يقرب من سنتين، ورفضت السلطات السعودية أن تجيب على أي استفسار عنه. وباستثناء مكالمة هاتفيّة واحدة أجراها مع أهله في فبراير 2020، مُنع مرة أخرى من أي تواصل آخر.

وتزيد احتمالية تعرض الأفراد أثناء اختفائهم لانتهاكات حقوقية أخرى مثل التعذيب، لأنهم يكونون محتجزين خارج إطار الحماية القانونية. ولا يزال الداعية **سليمان الدويش** مختفيًا قسريًّا منذ اعتقاله في 22 أبريل 2016، بعد نشره تغريداتٍ على تويتر منتقدة للملك سلمان والأمير محمد بن سلمان، وتعرّض لضروب التعذيب الوحشي على يد كبار المسؤولين في مكان احتجاز غير رسمي في الرياض. وظهر الدويش آخر مرة وفق التقارير في يوليو 2018، ولم ترد منذئذ أي أخبار عنه أو عن صحته أو مكان وجوده.

الإفراج المشروط وحظر السفر

شهد عام 2024 الإفراج عن عددٍ من معتقلي الرأي بعد إتمامهم مدّة عقوباتهم، لكن ذلك كان مشروطًا بقيود صارمة، شملت في العادة حظر السفر، ومنعهم من العمل، وفرض قيود على نشاطهم في وسائل التواصل الاجتماعي. كما واصلت السلطات فرض حظر سفر "غير رسمي" لا يستند إلى أيّ حكم قضائي أو أمر وزاري، فضلاً عن حظر السفر التعسّفي على أفراد أُسر المعتقلين، ومنعهم أيضًا من مغادرة البلاد، في شكل من أشكال العقاب الجماعي.

السجناء المفرج عنهم

في منتصف عام 2024، أُفرج عن الكاتب والأكاديمي **عبد الله المالكي** بعد انتهاء عقوبته، الذي كان قد اعتُقل في سبتمبر 2017 وحُكم عليه بالسجن لمدّة سبع سنوات بتهم تشمل "حيازة كتب محظورة".

وفي يونيو، أُفرج عن الصحفي والكاتب **سلطان الجميري** بعد أن أمضى ما يقرب من ست سنوات في السجن. وكان قد اعتقل في سبتمبر 2018 بعد استدعائه من كندا، على الرغم من إخباره بأنه ليس على قائمة المطلوبين، فقد تم اعتقاله عند فور وصوله إلى المطار.

وفي يونيو أيضًا، أُفرج عن الصحفي **أحمد الصويان** بعد أن أمضى ما يقرب من سبع سنوات في السجن. تم اعتقاله في سبتمبر 2017 أثناء حملة قمع للمعارضة، وحُكم عليه بناءً على تهم تتعلّق بحرّيّة التعبير. وفي 19 يوليو، أُفرج عن المغني **ربيع حافظ** بعد أن أمضى ما يقرب من سبع سنوات في السجن. وفي أواخر أكتوبر، أُفرج عن الصحفي **جميل فارسي** بعد أن أمضى أكثر من سبع سنوات في السجن. وكان كلاهما قد اعتُقلا أيضًا في حملة القمع في سبتمبر 2017.

وفي ديسمبر، أُفرج عن ثلاثة أفراد آخرين اعتُقلوا في موجة الاعتقالات التي شهدتها السعوديّة في سبتمبر 2017، وهم **مالك الأحمد ومحمد الخضيري ومحمد الهبدان**. وفي الشهر نفسه، أُفرج عن المدوّن **داوود العلي** في ظلّ ظروف لا تزال غير واضحة. وقد حُكم على العلي، الذي اعتُقل في ديسمبر 2020 بعد تغريدات رفض فيها التطبيع مع إسرائيل، بالسجن لمدّة 25 عامًا.

ومؤخرًا، في الأيام القليلة الأولى من عام 2025، تم الإفراج المشروط عن المدافعين السعوديّين عن حقوق الإنسان **محمد القحطاني وعيسى النخيفي** بعد سنوات من السجن التعسّفي على أساس نشاطهم السلمي وتأخير أكثر من عامين منذ الانتهاء من مدّة سجنهما. وعلى الرغم من

إطلاق سراحهما من السجن، إلا أنهما لا يزالان خاضعين لحظر سفر طويل، وهو ما يفصل القحطاني بقسوة عن زوجته وأطفاله الخمسة في الولايات المتحدة.

وتبع ذلك موجة أخرى من الإفراجات في فبراير 2025. ففي العاشر من فبراير، أُفرج عن **سلمى الشهاب** (انظر الصفحة 27)، وبعد يومين، أُفرج عن **منصور الرقيبة** (الصفحة 23)، بالإضافة إلى مجموعة من الأفراد الذين أُفرج عنهم من سجن المباحث في الدمام، بما في ذلك المُمرضة **زينب الربيع**، التي اعتُقلت في يونيو 2022 بسبب منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي. وفي الثالث عشر من فبراير، أُفرج عن **أسعد بن ناصر الغامدي** (الصفحة 26) من سجن ذهبان، كما وأُفرج عن المدون **أحمد البديوي** بعد ما يقرب من ثلاث سنوات في السجن بسبب منشور على فيسبوك حول الإعدام الجماعي لـ 81 رجلاً في مارس 2022. وفي الرابع عشر من فبراير، أُفرج عن المدون **عبد العزيز العودة** بعد أكثر من أربع سنوات في السجن بسبب منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي، وفي السادس عشر من فبراير أُفرج عن مقدّم البودكاست **حاتم النجار** بعد ظُلمٍ دام أكثر من عام من السجن التعسفي.

حظر السفر المستمر

لا يزال العديد من معتقلي الرأي الذين أُفرج عنهم في السنوات الأخيرة يواجهون قيودًا شديدة، ولا سيما حظر السفر الذي يمنعهم من مغادرة البلاد. وبالتالي، عادةً ما يتم فرض مثل هذا الحظر مسبقًا كجزء من الحكم القضائي الصادر بحقّهم، وعادةً ما تكون مدّتها مماثلة لفترة السجن نفسها.

قائمة انتقائيّة من معتقلي الرأي السعوديّين المُفرج عنهم بشروط بموجب حظر السفر الذي فرضته المحكمة

	الإسم	مجال النشاط	تاريخ الإفراج	مدّة عقوبة السجن
	عصام كوشك	ناشط في مجال حقوق الإنسان ومهندس كمبيوتر	يناير 2021	أربع سنوات
	عيسى النخيفي	ناشط حقوقي	5 يناير 2025	أربع سنوات

	نسيمة السادة	مدافعة عن حقوق الإنسان	27 يونيو 2021	خمس سنوات
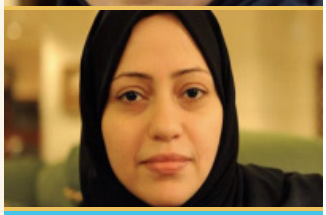	سمر بدوي	مدافعة عن حقوق الإنسان	27 يونيو 2021	خمس سنوات
	نعيمة المطرود	متظاهرة	فبراير 2022	ست سنوات
	نذير الماجد	كاتب	23 يوليو 2022	سبع سنوات
	علاء برنجي	صحفي	فبراير 2021	ثماني سنوات
	مرتجى قريريص	طفل متظاهر	24 يونيو 2022	ثماني سنوات
	عبد الرحمن الحامد	مدافع عن حقوق الإنسان	9 يناير 2023	تسع سنوات
	داوود المرهون	طفل متظاهر	2 فبراير 2022	عشر سنوات

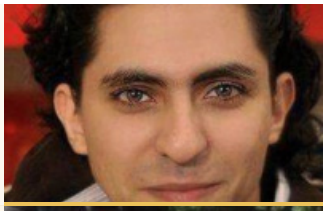	رائف بدوي	مدوّن	11 مارس 2022	عشر سنوات
	علي النمر	طفل متظاهر	27 أكتوبر 2021	عشر سنوات
	عبد الله الزاهر	طفل متظاهر	14 نوفمبر 2021	عشر سنوات
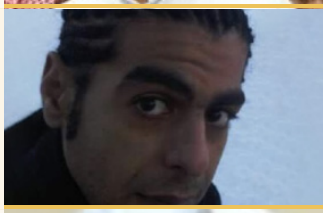	فهد الفهد	مدافع عن حقوق الإنسان	3 فبراير 2022	عشر سنوات
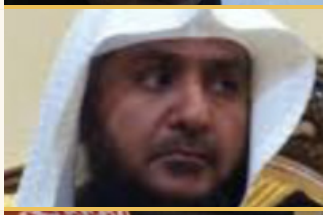	عبد الكريم الخضر	مدافع عن حقوق الإنسان	7 يناير 2023	عشر سنوات
	فوزان الحربي	مدافع عن حقوق الإنسان	اواخر 2023	عشر سنوات
	محمد فهد القحطاني	مدافع عن حقوق الإنسان وأكاديمي	7 يناير 2025	عشر سنوات
	عبدالرحمن الشميري	أكاديمي	23 سبتمبر 2021	15 سنة

بالإضافة إلى قرارات حظر السفر الصادرة عن المحاكم، تفرض السلطات أيضًا حظر سفر "غير رسمي" دون إخطار أو تقديم أي مبرّر قانوني، أو قرار قضائي أو رسمي وراءه. وقد واجهت **لجين الهذلول**، وهي مدافعة عن حقوق الإنسان والصوت الرائد لحقوق المرأة في السعوديّة، قيودًا إداريّة تعسّفيّة منذ الإفراج عنها من السجن في فبراير 2021. كما تضمّن حكمها الجنائي حظر سفر لمدّة عامين و10 أشهر بعد الإفراج عنها. وقد كان من المقرّر أن ينتهي حظر سفر الهذلول في 12 نوفمبر 2023، ومع ذلك، ظلّت منذ ذلك الحين غير قادرة على السفر، دون إخطار رسمي من السلطات السعوديّة بأي حظر جديد أو مستمر، سواء كان جنائيًّا أو إداريًّا، يمكنها الطعن فيه.

وبما أنّ حظر السفر من هذا النوع غير رسمي ويفتقر إلى أي أساس قانوني معلن، فلا توجد طريقة للطعن فيه رسميًّا أو التقدّم بطلب لرفعه. تقوم لجين الهذلول حاليًا بتقديم استئناف ردًا على أحدث موجة من المماطلة البيروقراطيّة في مسعاها لإلغاء حظر السفر غير القانوني المفروض عليها. وفي ديسمبر 2023، تقدّمت الهذلول بشكوى قضائيّة ضدّ رئاسة أمن الدولة، طعنت فيها بحظر السفر المفروض عليها ودعت إلى رفعه. ومع ذلك، عندما وصلت شكواها إلى ديوان المظالم (محكمة إداريّة) بعد تسعة أشهر، في 10 سبتمبر 2024، كانت الإجراءات شكليّة وفشلت في معالجة قضيّتها. فعندما طلب القاضي من أمن الدولة ردّهم على شكوى الهذلول، قالوا ببساطة إنهم لم يتلقوا وثائق القضيّة. وفي تلك المرحلة، أعلن القاضي نفسه غير مختصّ للنظر في الشكوى وأغلق القضية لعدم الاختصاص.

كما أنّ الناشطة **مريم العتيبي** محاصرة في البلاد، وذلك بسبب خضوعها لحظر سفر غير رسمي داخل البلد نتيجة لنشاطها. وتواصلت أيضًا مع العديد من الهيئات السعوديّة بما في ذلك وزارة الداخليّة ورئاسة أمن الدولة وهيئة حقوق الإنسان السعوديّة في محاولةٍ لرفع الحظر، ولكن دون جدوى حتى الآن.

وفي رسالة إلى السلطات السعوديّة في مارس 2024، استفسرت مجموعة من خبراء الأمم المتحدة البارزين رسميًّا عن الأسس القانونيّة التي فرضت بموجبها حظر السفر على الهذلول والعتيبي، وأعربوا عن قلقهم بشأن هذه المضايقات الإداريّة المبلّغ عنها. وقد كان رد السلطات السعوديّة، الذي رفض مخاوف خبراء الأمم المتحدة، غير مرض على الإطلاق.

كما أنّ لحظر السفر عواقب وخيمة على حياة الضحايا، حيث يمنعهم من السعي لتحقيق أهداف شخصيّة ومهنيّة في الخارج، أو الوصول إلى الرعاية الصحيّة المتخصّصة، أو زيارة أفراد الأسرة خارج البلاد. وهذا بدوره يمكن أن يكون له تأثير عميق على الرفاه البدني والعقلي والعاطفي لكل من الأفراد المتضرّرين مباشرة وأسرهم.

كما تستخدم السلطات السعوديّة بصورة متزايدة حظر السفر التعسّفي على أفراد أسر النشطاء، بما في ذلك بقية أسرة الهذلول في السعوديّة، على ما يبدو كشكل من أشكال العقاب الجماعي ولكن أيضًا لردع الأفراد عن الانخراط في العمل في مجال حقوق الإنسان، ليس من أجل سلامتهم فحسب بل أيضًا من أجل سلامة أقاربهم. وقد لقيت مناشدة المواطنين السعوديّين، الذين يعيشون في الخارج، لهيئة حقوق الإنسان السعودية الرسميّة من أجل المساعدة في رفع حظر السفر التعسّفي على أقاربهم داخل المملكة آذانًا صماء بصورة متكرّرة.

> السعوديّة تعيد تقديم نفسها كدولة معتدلة، ولكن ما هي الحقيقة؟ اسألوا ناشطاتنا فقط (صحيفة الجارديان)

مشروعية حظر السفر

ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن لكلّ فرد الحق في حرّية التنقُّل وفي اختيار محلّ إقامته داخل حدود الدولة، والحق في مغادرة أيّ بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إليه (المادة 13). وينص الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الذي صادقت عليه السعودية، بشكل أوضح على أنه "لا يجوز بشكل تعسفي أو غير قانوني منع المواطن من مغادرة أي بلد عربي بما في ذلك بلده" (المادة 21).

كما ويدعم تشريع المملكة بذاته هذا الحق، إذ تنص الفقرة الثانية من المادة السادسة في نظام وثائق السفر على أنه لا يجوز المنع من السفر إلا بحكم قضائي أو بقرار يصدره وزير الداخلية أو رئيس أمن الدولة لأسباب محددة تتعلق بالأمن ولمدة معلومة. وتُتخذ هذه التدابير عادةً في الحالات المتعلقة بالجرائم المالية أو حضانة الأطفال أو إجراء تحقيقات جنائية. ويضيف النظام بأنه من الضروري إبلاغ الأفراد الممنوعين من السفر بالحكم أو القرار المتعلق بمنعهم من السفر في فترة لا تتجاوز أسبوعًا من تاريخ صدوره.

القمع العابر للحدود والتهديدات للسعوديّين في المهجر

سلّطت دراسة استقصائيّة رائدة، نشرتها القسط في أغسطس 2024، الضوء على حجم القمع العابر للحدود الوطنيّة الذي تمارسه السلطات السعوديّة، من خلال دراسة معمّقة بعنوان "المغتربون السعوديّون: مجتمع متنامٍ من المهاجرين واللاجئين"، والتي ركّزت على أوضاع السعوديّين في المهجر. وتمارس السلطات السعوديّة قمعها خارج حدود المملكة بعدّة أساليب، تشمل طلبات التسليم والترحيل، والمراقبة الإلكترونيّة، والمضايقات عبر الإنترنت، وحظر السفر غير القانوني الذي نوقش في مكان آخر من هذا التقرير السنوي.

وقد وثّقت القسط جميع هذه الأساليب خلال عام 2024، وسلّط تقرير المغتربين الضوء على الصورة الكاملة للقمع وانعدام الحرّيّات، الذي دفع أعدادًا متزايدة من السعوديّين إلى مغادرة بلادهم خلال العقد الماضي. كما بحث التقرير التحدّيات التي يواجهها هؤلاء المغتربون فيما يتعلّق بوضعهم القانوني وآفاقهم المهنيّة، فضلاً عن أشكال القمع العابر للحدود بما في ذلك المراقبة الإلكترونيّة والمضايقات من المتصيّدين عبر الإنترنت.

ارتفاع كبير في أعداد السعوديّين الذين يطلبون اللجوء منذ عام 2013، بحسب استطلاع رأي (ميدل إيست آي)

تسليم المطلوبين من وإلى السعوديّة

ومن بين التكتيكات التي تستخدمها السلطات السعوديّة، كجزء من نمط الترهيب والانتقام ضد النشطاء السلميّين، هو تسليم المطلوبين. بالإضافة إلى توجيه اتهامات جنائيّة ملفّقة ضد أفراد سعوديّين في الخارج لتسهيل تسليمهم إلى السعوديّة، إلى جانب قيام السلطات السعوديّة في بعض الأحيان باعتقال وتسليم مواطنين أجانب بناءً على طلب حكومات قمعيّة أخرى.

يواجه المواطن المصري أحمد فتحي كمال كامل خطر وشيك للترحيل القسري من السعوديّة إلى مصر

فعلى سبيل المثال، اعتُقل المواطن المصري **أحمد فتحي كمال كامل** في السعوديّة في 13 نوفمبر 2024 بعد طلب تسليم من مصر، وهو محتجز حاليًا في جدّة، ويواجه خطر التسليم الوشيك. شارك كامل بشكل غير عنيف في احتجاجات الربيع العربي في مصر في عامي 2011 و2014، وتم إطلاق النار عليه مرّتين واعتقاله واحتجازه وتعريضه للتعذيب. وبعد الإفراج عنه بكفالة في عام 2014، تمكّن من الفرار إلى السعوديّة، حيثُ يقيم هناك منذ ذلك الحين. وفي حال عاد إلى مصر، سيواجه عقوبة السجن لمدّة 25 عامًا لمشاركته في الاحتجاجات، كما وسيكون معرّضًا لخطر التعذيب وغيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوقه. وبالتالي، سيشكّل تسليمه في حدّ ذاته انتهاكًا لمبدأ عدم الإعادة القسريّة المنصوص عليه في المادّة 3 من اتفاقية مناهضة التعذيب، التي صادقت عليها السعوديّة في عام 1997.

في حالة سابقة فعلى سبيل المثال، تم اعتقال المواطن السعودي حسن آل ربيع في مطار مراكش في 14 يناير 2023 أثناء محاولته السفر إلى تركيا، بعد إصدار طلب توقيف احتياطي بناءً على طلب السلطات السعوديّة لأسباب تتعلّق بمعتقداته الدينيّة وتاريخ عائلته في النشاط السياسي. وبعد أسابيع، وعلى الرغم من دعوات المجتمع المدني المتكررة لمنع ترحيله، تم تسليم آل ربيع من المغرب وإعادته قسرًا إلى السعوديّة، حيث تم اعتقاله وإخفاؤه قسرًا لعدة أشهر. ولا يزال محتجزًا في انتظار محاكمته.

مخاطر ترحيل طالبي اللجوء السعوديّين إلى المملكة

وفي ظلّ القمع المتزايد في السنوات الأخيرة، غادرت أعداد متزايدة من السعوديّين البلاد وطلبوا اللجوء في الخارج سعيًا إلى الحرية أو الفرار من الانتهاكات الجسيمة لحقوقهم على أيدي السلطات السعوديّة. ومع ذلك، فإن السلطات في الدول الأخرى لا تدرك دائمًا المخاطر التي يتعرّض لها النشطاء السلميّون الملتزمون بالقانون ومنتقدو الحكومة في السعوديّة، وأنه يمكن أن يتعرّض هؤلاء الأفراد لخطر الترحيل إلى المملكة في انتهاك لالتزامات الدول المضيفة بموجب القانون الدولي. فمن الأمثلة الحديثة على ذلك قضيّة الناشط السعودي **عبد الرحمن الخالدي**، الذي يخضع لأمر ترحيل غير قابل للاستئناف من بلغاريا إلى السعوديّة، حيث سيكون عرضةً لخطر كبير من الاضطهاد، بما في ذلك الاعتقال التعسّفي والتعذيب والمحاكمة غير العادلة التي من المرجّح أن تؤدّي إلى عقوبة السجن لمدّة طويلة، بسبب آرائه السياسيّة ونشاطه.

غادر الخالدي السعودية في عام 2013، بعد تعرّضه لتهديدات عديدة نتيجة لنشاطه السلمي على شبكة الإنترنت وحملته من أجل الإصلاح الدستوري. وبعد ثماني سنوات قضاها في المنفى في تركيا، غادر الخالدي ذلك البلد وتقدّم بطلب اللجوء في بلغاريا، في 23 أكتوبر 2021؛ إلا أنّه قد اعتُقل بعد يومين. في 7 فبراير 2024، وبعد مرور أكثر من عامين على عمليّة اللجوء في بلغاريا، أُخطر الخالدي بأمر الترحيل بحقّه، وهو الأمر الذي استأنفه محاموه. ومع ذلك، في 25 أكتوبر، أصدرت محكمة صوفيا الإداريّة قرارًا غير قابل للاستئناف بإعادته إلى السعوديّة، ممّا يعرّضه لخطر الترحيل الوشيك.

وسيشكّل ترحيل الخالدي إلى السعوديّة انتهاكًا خطيرًا لالتزامات بلغاريا بموجب القانون الدولي وقانون الاتحاد الأوروبي والقانون المحلي، بما في ذلك دستورها الخاص، الذي ينصّ على منح بلغاريا اللجوء للأجانب المضطهدين بسبب آرائهم ونشاطهم في الدفاع عن الحقوق والحريّات المعترف بها دوليًّا.

وفي هذه الأثناء، فإنّ الخالدي يقبع رهن الاحتجاز الإداري في مركز احتجاز بوسمانتسي بالقرب من مطار صوفيا الدولي. وأثناء احتجازه، تعرّض الخالدي للإهمال الطبي لمشاكل ظهره غير المعالجة، ولا يحصل حاليًا على الدعم النفسي الكافي لتدهور صحته العقليّة.

> معارض سعودي في بلغاريا يعلن إضرابا مفتوحا عن الطعام احتجاجا على احتجازه من قِبل سلطات البلاد (فرانس 24)

المراقبة الإلكترونيّة والهجمات

في السنوات الأخيرة، امتدّ القمع السعودي الواسع النطاق بشكل متزايد إلى الفضاء الإلكتروني. وقد تم تسليح الإنترنت ليس فقط داخل البلاد ولكن أيضًا خارجها، حيث قامت السلطات بالتسلّل إلى شركات أجنبيّة واستخدامها للتجسّس والمراقبة الإلكترونيّة.

وشملت إحدى القضايا المشهورة في هذا السياق قضية، والتي لا تزال قيد المتابعة في المحاكم البريطانيّة برنامج بيغاسوس التابع لمجموعة (إن إس أو) الإسرائيليّة. كما كشف عن تفاصيله تقرير "مشروع بيغاسوس" في يوليو 2021، استخدمت السلطات السعوديّة برنامج بيغاسوس التابع لمجموعة (إن إس أو) شديد التوغّل لإجراء هجمات سيبرانية ضدّ الناشطين الأبرياء في الخارج، في محاولة لجمع البيانات واستخراجها سرًّا. وكان ممن استهدفهم التجسس: مؤسّس منظمة القسط يحيى العسيري.

المملكة المتحدة "تغضّ الطرف" عن التهديدات بقتل النشطاء السعوديّين الذين يعيشون في المهجر (صحيفة الغارديان)

في أكتوبر 2024, في خطوة مهمة في مكافحة القمع العابر للحدود الوطنيةّ وإساءة استخدام تقنيّات المراقبة، أصدرت المحكمة العليا في لندن ترخيصًا لعسيري تقديم بلاغ قانوني ضد السعوديّة بسبب اختياره الإلكترونيّة التي استهدفته بواسطة برامج التجسّاس بيغاسوس وكوادريم. يدّعي عسيري إساءة استخدام السلطات السعوديّة لمعلوماته الخاصّة ومضايقته والتدخّل غير المشروع في هواتفه المحمولة. فمن خلال منحه الإذن بتقديم بلاغه، وافقت المحكمة على وجود قضيّة يمكن الدفاع عنها.

عبر القنوات الدبلوماسية.. السماح ليحيى عسيري برفع دعوى قضائية على السعودية (الحرة)

عقوبة الإعدام

بلغ استخدام السعوديّة المتصاعد لعقوبة الإعدام مستويات جديدة مرعبة في عام 2024، حيث أُعدم ما لا يقل عن 345 شخصًا خلال العام، وهو أعلى رقم معروف في التاريخ السعودي وأكثر من ضعف العدد الذي أُعدم في عام 2023. وبدوره يوضّح هذا الحدث الكئيب بوضوح تجاهل السلطات السعوديّة القاسي لحقّ الإنسان في الحياة ويدحض تعهّداتها بالحدّ من استخدام عقوبة الإعدام. كما أنه يزيد من مخاوف الأشخاص المعرّضين لخطر الإعدام، بما في ذلك الأطفال المدّعى عليهم وعدد لا يحصى من الأجانب.

وفي سياق الاستعراض الدوري الشامل للسعوديّة في الأمم المتحدة عام 2024، قبلت السلطات السعوديّة توصية واحدة فقط من بين 22 توصية، تتعلّق باستخدامها لعقوبة الإعدام، ممّا يدلُ بوضوح على عدم التزامها بالإصلاح الهادف.

عدد قياسي من عمليات الإعدام في عام 2024

ومن بين 345 فردًا تم الإبلاغ عن إعدامهم علنًا في عام 2024، استنادًا إلى بيانات من وكالة الأنباء السعوديّة الرسميّة، كان 208 (60%) من المواطنين السعوديّين. وكان الأجانب الـ 137 الذين أُعدموا من 15 دولة آسيويّة وأفريقيّة، وجاءت أكبر الأعداد من اليمن (26) وباكستان (25) ومصر (17) والأردن (17) وسوريا (16) ونيجيريا (14).

كما وتم إعدام مجموعة مؤلّفة من تسع نساء، وهو أعلى رقم معروف في التاريخ السعودي. وخلال المراجعة التي أجرتها لجنة الأمم المتحدة المعنيّة بالقضاء على التمييز ضدّ المرأة في السعوديّة في أكتوبر 2024، حثّت اللجنة السلطات السعوديّة على وقف إعدام جميع النساء المحكوم عليهنَّ بالإعدام حاليًّا.

عام 2024: إعدامات "غير مسبوقة" في السعودية، ومحاولات لتحسين صورة المملكة (بي بي سي)

وفي عام 2024، تم إعدام 173 شخصًا بتهمة القتل وجرائم عنف أخرى. كما أُعدم 122 شخصًا آخرين، منهم 92 من الأجانب، بتهمة جرائم تتعلّق بالمخدرات، وكل ذلك على أساس التعزير (السلطة التقديريّة القضائيّة - انظر الإطار أدناه). يشير هذا إلى زيادة كبيرة مقارنة بعام 2023، الذي شهد إعدام شخصين فقط في قضايا مخدرات، مما يعكس تراجعًا كاملًا عصصن تعهّد سابق بوقف استخدام عقوبة الإعدام في مثل هذه القضايا التي استمرّت من يناير 2021 حتى نوفمبر 2022 ولكن لم يتم دمجه أبدًا في تغيير رسمي للسياسة. وهذا التصعيد يثير القلق بشأن حياة مئات السجناء المحكوم عليهم بالإعدام بتهم تتعلق بالمخدرات. وتشكّل عمليّات الإعدام هذه انتهاكًا واضحًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يحظر استخدام عقوبة الإعدام في الجرائم التي لا تصل إلى مستوى الجرائم "الأكثر خطورة".

وفي ضوء ذلك يتعلّق عدد كبير من قضايا المخدّرات بتهريب الكبتاغون، وهي مادّة مخدّرة على غرار الأمفيتامين تسبّب الإدمان. فقبل سقوطه في ديسمبر 2024، كان نظام الأسد في سوريا معروفًا بأنه المنتج والمصدّر الرئيسي لحبوب الكبتاغون في العالم، حيثُ تصل كمّيّات كبيرة من المخدّرات إلى الدول المجاورة، وخاصّةً السعوديّة ودول الخليج الأخرى، والتي بدورها تسبّب مشاكل اجتماعيّة بعيدة المدى. في أبريل 2023، أطلقت وزارة الداخلية حملة شرسة لمكافحة المخدرات تسمى "بالمرصاد"، والتي تمنح قوات الأمن سلطات كاسحة للقضاء على متعاطي المخدرات المشتبه بهم، بغض النظر عن الكميات المعنية. ووردت تقارير عن انتهاكات واسعة النطاق فيما يتعلق بالحملة، ومن بينها المداهمات الجماعية والاعتقالات العشوائية، واحتجاز المعتقلين بمعزل عن العالم الخارجي.

أما الأفراد الخمسون المتبقّون الذين عُرف أنهم أُعدموا في عام 2024، فقد حُكم عليهم بالإعدام لارتكابهم جرائم يُزعم أنها مرتبطة بـ "الإرهاب"، والتي وفقًا للتعريف الغامض والواسع في القانون السعودي يمكن أن تشمل مجموعة واسعة من الأعمال غير المميتة، فضلاً عن تهم مثل "خيانة الوطن". ومن الأمثلة الصارخة على تصميم السلطات على التعامل مع المعارضة والاحتجاج المشروعين كشكل من أشكال الإرهاب الادعاء غير المعقول الذي قدّمته وزارة الداخليّة بأن عبد المجيد آل نمر، وهو شيعي يبلغ من العمر 59 عامًا تم إعدامه في 17 أغسطس، قد انضم إلى خلية إرهابيّة تابعة لتنظيم القاعدة. ولم تذكر وثائق المحكمة التي استعرضتها القسط فيما يتعلّق بمحاكمة آل نمر والحكم الأوّلي أي صلة بتنظيم القاعدة، كما أبرزت وزارة الداخليّة في بيان لها، ممّا يشير إلى أن الوزارة كانت تتعمّد تحريف حقائق القضيّة لأغراض سياسيّة. في الواقع، كانت العديد من التهم التي حوكم على أساسها آل نمر تتعلّق في الواقع بممارسة الحقوق الأساسيّة مثل حرّيّة التعبير والمشاركة في الاحتجاجات.

كما لم تحدّد 39 من عمليّات الإعدام التي نُفذت في عام 2024 لجرائم "متعلقة بالإرهاب" الأساس الذي تم على أساسه تطبيق عقوبة الإعدام، ممّا أضاف طبقة أخرى من الغموض إلى عمليّة إصدار الأحكام.

الحدود والقصاص والتعزير: الأسس الثلاثة التي يجوز للقضاة السعوديّين على أساسها تطبيق عقوبة الإعدام

الحدود

الحدود تستهدف جرائم محددة نصت عليها الشريعة الإسلامية حسب تفسير السلطات السعودية لها.

القصاص

ينزل الحكم بالقصاص حسب النص القرآني كعقوبة على القتل المتعمد إن رفض ذوي الضحية التنازل عن دمه، وعموم العلماء يقرون بحقّ ذوي الميت بالمطالبة بالقصاص أو التنازل عنه.

التعزير

ينطلق أساس التعزير من تقدير القضاة للعقوبة المناسبة على أفعال لا يحدد أي نص نظامي صريح عقوبتها، ولزعم السلطات السعودية الاستناد في أحكامها على القرآن والسنة لم تضع قانونًا جنائيًّا تاركةً مجالًا كبيرًا للتعسف في الأحكام، ورغم رفض أغلب علماء الدين لتطبيق حكم القتل تعزيرًا، فالسلطات السعودية تمنح هذه الأحقية للقضاة ليفرضوها حسب تقديرهم الشخصي. تصدر أحكام التعزير على نطاق واسع في جرائم لا تصل إلى مستوى "الأكثر خطورة" بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الجرائم المتعلّقة بالمخدرات.

2024 في المنظور التاريخي

لطالما كانت السعودية من بين الدول الرائدة في تنفيذ الإعدامات على مستوى العالم. على الرغم من تعهّد ولي العهد محمد بن سلمان في عام 2018 بتقليص استخدام عقوبة الإعدام، فإنّ معدّل الإعدامات استمر في الارتفاع، رغم الهدوء النسبي خلال جائحة كورونا. وفي مارس 2022، كرّر محمد بن سلمان هذا الالتزام، ومع ذلك شهد ذلك العام عددًا قياسيًّا من الأشخاص الذين أعدموا: 196 شخصًا. في عام 2023، نفّذت السلطات ما لا يقل عن 172 عمليّة إعدام، ويشير الرقم المسجّل

لعام 2024 إلى أن هذا العام هو بلا شكّ أعلى معدّل إعدام في التاريخ السعودي الحديث. في ظلّ غياب الشفافيّة ومع تنفيذ عمليّات الإعدام في بعض الأحيان سرًّا، فإنّ الأرقام الفعليّة قد تكون أعلى من ذلك.

عدد عمليّات الإعدام المعروفة في السعوديّة منذ عام 2015، بداية عهد الملك سلمان

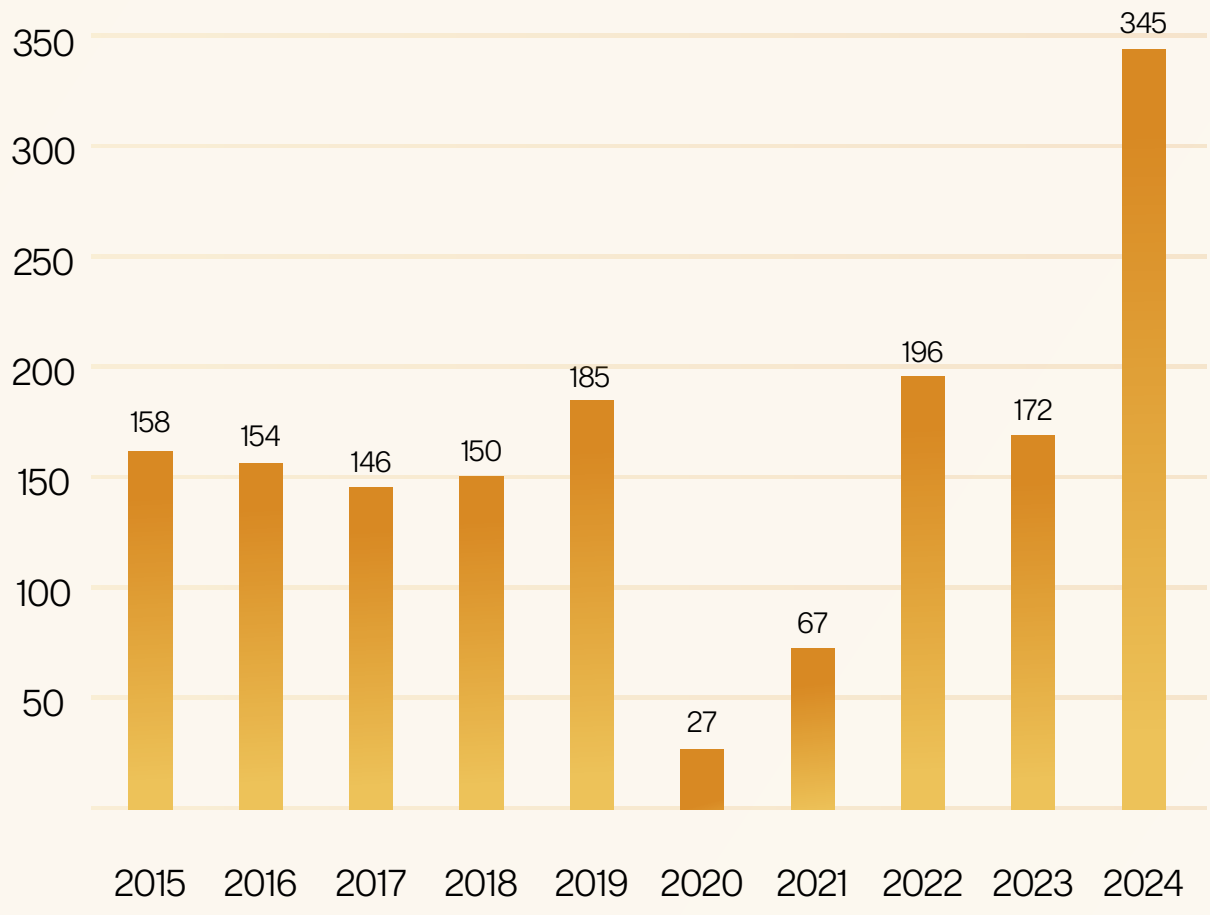

القُصَّر لا زالوا معرضين لخطر الإعدام

من المقلق أن تواصل السعوديّة فرض أحكام الإعدام على الأفراد الذين ارتكبوا جرائم عندما كانوا قُصّرًا، في انتهاك مباشر لاتفاقيّة حقوق الطفل التي تُعدُّ السعوديّة طرفًا فيها. كما يواجه ما لا يقلّ عن تسعة شبّان خطر الإعدام بسبب جرائم يُزعم أنهم ارتكبوها عندما كانت أعمارهم تقلّ عن 18 عامًا، وأحيانًا لا تتجاوز أعمارهم 12 عامًا. وقد أدانت المحكمة الجزائيّة المتخصّصة الأغلبيّة بموجب نظام مكافحة الإرهاب الصارم لأفعال محميّة بحقوق حرّيّة التعبير والتجمّع السلمي، بما في ذلك المشاركة في الاحتجاجات وحضور الجنازات. وجاءت جميع الأحكام الصادرة بحق هؤلاء الشبّان في أعقاب محاكمات بالغة الجور لم تلتزم أدنى معايير العدالة، مثل منعهم من الوصول إلى محامٍ، وعدم تمكينهم من الاطلاع على ملفاتهم الجنائية، وقبول الاعترافات المنتزعة بالإكراه كدليل في المحكمة.

في أبريل 2024، أيّدت محكمة الاستئناف الجزائيّة المتخصّصة أحكام الإعدام الصادرة بحقّ المتهمين الطفلين، **يوسف المناسف وعلي المبيوق**. لذلك أحيلت قضيّتهما إلى المحكمة العليا التي ستصدر حكمًا نهائيًا فيهما. والجدير بالذكر، أن الشّابان قد تعرّضا لانتهاكات جسيمة أثناء فترة الاعتقال، بما في ذلك الاختفاء القسري والحبس الانفرادي وأشكال مختلفة من التعذيب.

الوعود الفارغة المتعلّقة بعقوبة الإعدام للقاصرين

في عام 2020، وردًّا على الانتقادات الدولية، أعلمت السلطات السعودية أنه تم إصدار أمر ملكي حول إيقاف عقوبة الإعدام التعزيرية عند الحكم على المدانين بجرائم ارتكبوها عندما كانوا دون سن 18 عامًا. ومع ذلك، لم يُنشر الأمر بعد ولا يزال وضعه غير واضح. ويبدو أن نسخة غير رسميّة من الأمر الملكي متداولة على وسائل التواصل الاجتماعي تترك ثغرات خطيرة مفتوحة من خلال استبعاد القضايا المرفوعة بموجب نظام مكافحة جرائم الإرهاب، والجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام بموجب الشريعة الإسلامية.

في أبريل 2020، ذكرت هيئة حقوق الإنسان السعوديّة، المصدر الرسمي الرئيسي في هذا الشأن، أنّ المرسوم شمل الحكم على الأحداث بأي جريمة، بما في ذلك الجرائم الإرهابيّة. وإذا تم تنفيذه، فسيكون ذلك بمثابة مقياس للتقدّم. بعد ستة أشهر، وبعد أن نشرت منظّمات حقوق الإنسان العيوب في المرسوم الذي لم يُنشر بعد، أصرّت هيئة

حقوق الإنسان السعوديّة مرة أخرى على أنه "لن يتم إعدام أي شخص في السعوديّة بسبب جريمة ارتكبها وهو قاصر". ومع ذلك، تقوّضت هذه الضمانات الرسميّة تمامًا من خلال إعدام مصطفى هاشم الدرويش في يونيو 2021 بسبب احتجاجات المراهقين، ثم إصدار المزيد من أحكام الإعدام على الجانحين الأحداث في عام 2022 وتأييد العديد من الآخرين في الاستئناف في أعوام 2022 و2023 و2024.

آخرون معرّضون لخطر الإعدام

تُستخدم عقوبة الإعدام أيضًا كسلاح كجزء من حملة القمع الأوسع نطاقًا التي تشنّها السلطات، بما في ذلك كأداة لإسكات المعارضة وإثارة الخوف. وقد حُكم على ما لا يقل عن خمسة من أفراد قبيلة الحويطات بالإعدام لمقاومتهم السلميّة للتهجير القسري لقبيلتهم لإفساح المجال لمشروع مدينة نيوم العملاقة المدعوم من الدولة (انظر القسم التالي حول عمليّات الإخلاء القسري والتهجير). وفي مثال آخر على القمع الشديد الذي تمارسه السلطات ضدّ حرّيّة التعبير، حكمت المحكمة الجزائيّة المتخصّصة في يوليو 2023 على المعلّم المتقاعد محمد بن ناصر الغامدي بالإعدام لمجرّد تغريداته السلميّة. وقد خفّفت المحكمة لاحقًا عقوبته إلى 30 عامًا في السجن.

وفي الوقت نفسه، تستمرّ محاكمات الداعية سلمان العودة والباحث الشرعي حسن فرحان المالكي، اللذين يسعى الادعاء إلى تنفيذ عقوبة الإعدام بحقهما استنادًا إلى دعاوى غير محدّدة، رغم عدم وجود أدلة واضحة. وقد تم احتجازهما تعسّفيًّا منذ سبتمبر 2017.

حرمان العائلات من المعلومات

تمتد قسوة الإعدام إلى ما هو أبعد من الفعل نفسه، حيث تُحرم العائلات في كثير من الأحيان من توديع أحبائهم وتعلم فقط من خلال وسائل الإعلام أن الإعدام قد نُفّذ. كما أنهم غالبًا ما يحرمون أيضًا من فرصة الحداد على أحبائهم وفقًا لممارساتهم الدينيّة، لأن السلطات في كثير من الحالات تفشل في إعادة جثث الضحايا إلى عائلاتهم.

التهجير القسري

لقد ألقى ملف ترشّح السعوديّة المثير للجدل ولكن الناجح لاستضافة كأس العالم للرجال 2034، الضوء مرةً أخرى على الانتهاكات المتعلّقة بتطوير نيوم ووسط جدّة، وهما من الأماكن الخمسة المقترحة لاستضافة البطولة. تجدر الإشارة إلى أنّ الاستيلاء التعسّفي على الأراضي والتهجير القسري هي ممارسات راسخة لدى السلطات السعوديّة قد تسارعت في السنوات الأخيرة، وبشكلٍ كبير في قضيّة نيوم. وقد حدثت بالفعل عمليّات إخلاء قسري واسعة النطاق في كلا المشروعين التنمويّين الرئيسيّين، ممّا يلفت الانتباه إلى خطر حدوث انتهاكات مماثلة في أماكن أخرى أثناء بناء البنية التحتيّة الجديدة الضخمة المقترحة لعام 2034.

نيوم، المدينة العملاقة

يذكر ملف الترشّح السعودي لاستضافة كأس العالم لعام 2034 أنّ إحدى المدن الخمس المضيفة لكأس العالم ستكون نيوم، التّي تُعرف بأنّها مدينة مستقبليّة على ساحل البحر الأحمر في السعوديّة في منطقة تبوك، وبأنها أكبر مشروع من بين العديد من المشاريع العملاقة التي يتم تطويرها كجزء من رؤية 2030. ويشمل المشروع ملعبًا جديدًا وبنية تحتيّة ذات صلة تقع في "ذا لاين"، المدينة الخطّيّة المقترحة التي يبلغ طولها 170 كم وعرضها 200 متر والتي تشكّل محور مدينة نيوم العملاقة. كما لم يتم بعد جزء كبير من المشروع أو بنيته التحتيّة، وقد تم التعبير عن الكثير من الشكوك حول جدواه.

وفي حين وصفت مقاطع الفيديو الترويجيّة لمدينة نيوم والمتحدّثون باسمها المنطقة المخصّصة للمشروع بكونها "أرضًا بكرًا"، إلا أنها في الواقع مأهولة في الأصل بأفراد قبيلة الحويطات منذ قرون، ويسكنها قرابة 20,000 شخص. كما كشفت الأبحاث المباشرة التي أجرتها القسط أنه ومن أجل المضي قدمًا في بناء نيوم، ارتكبت السلطات السعوديّة مجموعة واسعة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان حتى قبل الإعلان عن المشروع، بما في ذلك تجريد سكّان المنطقة من ممتلكاتهم بشكل غير قانوني وإخلائهم قسرًا من منازلهم. وبعد الإخلاء القسري، حُرم الكثيرون من التعويض المناسب أو السكن البديل، وأُجبروا على الشراء في المناطق الأكثر فقرًا في تبوك.
وخلال تلك العمليّة، قُتل رجل واحد، عبد الرحيم الحويطي، رميًا برصاص قوّات الأمن في أبريل 2020. واعتُقل العشرات من أبناء الحويطات بسبب المقاومة السلميّة للتهجير القسري لقبيلتهم والتعبير عن رفضهم للظلم الواقع عليهم، وحوكموا بموجب نظام مكافحة جرائم الإرهاب في المملكة؛ وقد صدرت بالفعل حتى الآن أحكام بالسجن لمددٍ تتراوح ما بين 15 و50 عامًا بحقّ 15 فردًا منهم على الأقل، وصدر حكم بالإعدام بحقّ خمسة منهم.

وسط جدّة

يهدف مشروع تطوير وسط جدّة الذي تبلغ قيمته 20 مليار دولار إلى إعادة بناء العديد من الأحياء في مدينة جدّة التاريخيّة الساحليّة وتشييد متحف ودار أوبرا وملعب رياضي مُدرج في ملف الترشّح لكأس العالم، من بين أمور أخرى. كما تشكّل جدّة مدينة مضيفة أخرى من المدن الخمس.

بدأت عمليّات الإخلاء والهدم واسعة النطاق فيما يتعلق بهذا المشروع في أكتوبر 2021 واستمرّت حتى مايو 2022 على الأقلّ، ممّا أثّر على أكثر من نصف مليون شخص. وقد ادّعت السلطات أن الغرض من الهدم الواسع النطاق للمنازل والشركات هو السماح بإعادة تطوير المناطق الحضريّة المتهالكة التي تعاني من الجريمة وانعدام القانون، وتحسين نوعيّة حياة المواطنين. ومع ذلك، فإنّ الأبحاث التي أجرتها القسط، وكذلك النتائج التي توصّلت إليها المنظّمات غير الحكوميّة الشريكة، رسمت صورة مغايرة تمامًا، حيث أظهرت تأثيرها المدمّر وانتهاكاتها الجسيمة للمعايير الدوليّة لحقوق الإنسان. فعلى عكس ادّعاءات السلطات، لم يتلقَّ العديد من السكّان أي إشعار مسبق بعمليّات الهدم، وأُجبر العديد منهم على الإخلاء تحت التهديد بالسجن في حال عدم تنفيذ أوامر الإخلاء، بغضّ النظر عن امتلاكهم إثباتًا على تملّكهم للعقار.

ومع أنّ السلطات السعوديّة قد أطلقت خطّة للتعويض بحلول شهر يناير من العام 2022، إلا أن العديد من الأفراد الذين أُجبروا على الإخلاء لم يحصلوا على معلومات واضحة عن إجراءات تقديم طلبات التعويض عن هدم عقارهم، أو لم يحصلوا على أي مبلغ مالي أو مساعدة في العثور على سكن بديل. في الواقع، تنطبق خطّة التعويض فقط على المواطنين السعوديّين المالكين للممتلكات، مع إقصاء العدد الكبير من الرعايا الأجانب المقيمين في المنطقة والتمييز ضدّهم. كما أفاد آخرون بصعوبة العثور على سكن بديل ومدارس لأطفالهم، فضلًا عن ارتفاع الإيجارات وتكاليف المعيشة.

حقوق المرأة

في أكتوبر 2024، أعربت لجنة الأمم المتحدة المعنيّة بالقضاء على التمييز ضدّ المرأة، في ملاحظاتها الختاميّة حول الاستعراض الدوري الخامس لسجلّ السعوديّة، عن قلقها إزاء "استمرار الصور النمطيّة التمييزيّة ضدّ النساء والفتيات، والتقارير المتعلّقة بالمضايقات والأعمال الانتقاميّة من المدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات، واستمرار تطبيق عقوبة الإعدام، واستمرار منظومة ولاية الرجل، وتردّد الدولة الطرف في سحب تحفّظاتها على اتفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة (سيداو)... كما لاحظت اللجنة بقلق محدوديّة التقدّم المُحرَز في معالجة حالة الفئات المحرومة والمهمّشة من النساء والفتيات... وهنّ: العاملات المنزليّات المهاجرات، والمدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات، والنساء المحتجزات، وذوات الإعاقة، والمنتميات إلى الأقليّات العرقيّة والدينيّة، واللاجئات وطالبات اللجوء وعديمات الجنسيّة."

وتجدر الإشارة إلى أنّ اللجنة قد تلّقت، قبل هذا الاستعراض، تقارير من منظّمات المجتمع المدني المحليّة والإقليميّة والدوليّة، بما في ذلك تقرير مشترك أعدّته منظّمة القسط ومنَا لحقوق الإنسان.

التمييز بين الجنسين المدون في القانون

كما أنّ الإطار القانوني الذي يؤثّر على حياة النساء في السعوديّة يتشكّل من خلال نظام الأحوال الشخصيّة (أو الأسرة) لعام 2022. وعلى الرغم والذي من وصف السلطات لهذا النظام بأنّه يشكّل إصلاحًا كبيرًا، إلا أنه يرسّخ في الواقع خصائص خبيثة لمنظومة ولاية الرجل على المرأة التقليديّة. وفي الوقت نفسه، فإنّ استمرار السلطات في استهداف المدافعات عن حقوق الإنسان، وناشطات حقوق المرأة، وحتى الأفراد الذين يعبّرون ببساطة عن دعمهم لحقوق المرأة، للاعتقال والمحاكمة، يقوّض بشدّة روايتها لتعزيز حقوق المرأة وتمكينها.

صدر قانون الأحوال الشخصية (أو الأسرة) في 8 مارس 2022 ودخل حيز التنفيذ في 18 يونيو من ذلك العام. ففي غياب قانون الأسرة المدون في السابق، تُركت الأحكام المتعلقة بقضايا الأسرة بالكامل لتقدير القضاة، الذين غالبًا ما يميزون بقسوة ضد المرأة. وكان القانون الجديد يُنتظر بفارغ الصبر كخطوة كبيرة إلى الأمام، ولكن في الواقع أُثبت أنه يؤكد ويقنن العديد من خصائص منظومة ولاية الرجل على المرأة. كما أنه يتضمّن ثغرات قانونية لا تزال تسمح بالتفسير التقديري، مما يقلل من تأثير التغييرات الإيجابيّة التي أدخلها. ونتيجة لذلك، لا تزال منظومة ولاية الرجل على المرأة - هي إطار قانوني يعامل النساء البالغات على أنهن قاصرات - تؤثّر سلبًا على جميع جوانب حياة المرأة وتقيّد بشدّة حرياتهنّ الأساسيّة.

فبموجب نظام الأحوال الشخصيّة، لا تزال النساء بحاجة إلى موافقة وليّ أمرهنّ الذكر للزواج، ومن المتوقّع أن "يطعنَ" أزواجهنّ أو، إذا لم تكن متزوّجات، أحد أفراد الأسرة الذكور. علاوة على ذلك، فإن الدعم المالي الذي تحصل عليه النساء يعتمد على "طاعتهنَّ" لأزواجهنَّ. أمّا النساء اللواتي يرغبنَ في متابعة مسيرة مهنيّة، على سبيل المثال، فيواجهن خطر رفض ولي أمرهنّ لخياراتهنَّ. وجميع هذه الأمور تعرّض النساء لخطر متزايد من التعنيف المنزلي، ولكن إذا اخترنَ مغادرة منزل الأسرة، يمكن الإبلاغ عنهنَّ للسلطات بتهمة "العصيان" أو "الهروب". وغالبًا ما تتعاون الشرطة مع الأب أو الزوج أو الأخ أو الابن لإعادة المرأة إلى المنزل رغمًا عنها، بغضّ النظر عن أيّ إساءة قد تكون تعرّضت لها على أيديهم.

وقد كشف تقرير القسط حول دراستها الاستقصائيّة السريّة للسعوديّين المقيمين في المهجر أنّ نسبة كبيرة (25%) من المشاركين أشاروا إلى العنف الأسري وفشل النظام السعودي في توفير الحماية كعوامل دفعتهم للبحث عن الأمان في الخارج. وفي ظلّ غياب مآوي مستقلّة للنساء، فإنّ المؤسّسات الوحيدة التي يمكن أن تلجأ إليها النساء ضحايا العنف الأسري هي دور الرعاية. إلا أنّ هذه الدور هي في الواقع مرافق احتجاز تُحتجز فيها الفتيات والنساء الشابات اللواتي أصبحن "منحرفات" أو اتهمهنَّ أولياء أمورهنَّ بذلك بسبب "العصيان". ويمكن أن تُحتجز النساء في هذه المؤسّسات لفترات طويلة ولا يمكنهنَّ الخروج منها إلا بإذن من ولي الأمر. وهذه التسمية تخالف واقع الحال، إذ أنّ هذه المؤسّسات لا ترعى النساء ولا توفّر لهنَّ الحماية اللائقة من التعنيف المنزلي، بل تفتقر حياة النزيلة فيها إلى الحرّيّة، ويحدّها التحكّم من كل جانب، وتُعاقب إن اتُّهمت بالعصيان.

وفي مزيد من التمييز الجندري، وفقًا لقانون الجنسية السعودية الذي يحمل رسميًا اسم نظام الجنسية العربية السعودية، لا يمكن أن تمنح المرأة السعودية جنسيتها لأبنائها إلا في حالات نادرة جدًا. وفي المقابل، يحصل أبناء الرجل السعودي على الجنسية السعودية تلقائيًا عند الولادة.

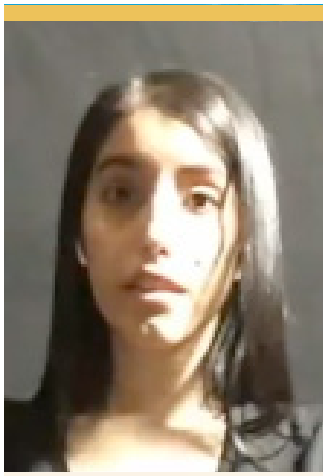

مناهل العتيبي تشارك في مقابلة مع دويتشه فيله، 2019

الاستهداف المستمرّ لمناصري حقوق المرأة

وفي الوقت نفسه، تواصل السلطات استهداف ومعاقبة نشطاء حقوق المرأة والمدافعين عن حقوق الإنسان، وحتى الأفراد الذين يعبّرون عن دعمهم لحقوق المرأة، ممّا يقوض بشدّة روايتهم الرسميّة حول إصلاحات المساواة بين الجنسين. فخلال العامين الماضيين فقط، أدانت المحاكم السعوديّة وأصدرت أحكامًا بالسجن لمدد طويلة على العديد من النساء بسبب نشاطهنَّ الحقوقي السلمي على وسائل التواصل الاجتماعي، من بينهنَّ **مناهل العتيبي** (السجن 11 عامًا)، والطالبة في المرحلة الثانوية **منال القفيري** البالغة من العمر حين اعتقالها 17 عامًا (18 عامًا)، و**سلمى**

الشهاب (27 عامًا، خُفّضت مؤخّرًا إلى 4 سنوات مع تعليق 4 سنوات إضافيّة، قبل الإفراج عنها في نهاية المطاف في فبراير 2025)، و**فاطمة الشوارب** (30 عامًا)، و**سكينة العيثان** (40 عامًا)، و**نورة القحطاني** (45 عامًا).

كما تتناقض قضيّة الشقيقتين، مناهل و**فوز العتيبي**، بشكل صارخ مع حديث السلطات عن الإصلاح في مجال حقوق المرأة، حيث حُكم على مناهل بالسجن لمدّة 11 عامًا، أمّا فوز فتواجه اتهامات غيابيّة، وذلك بسبب اختياراتهما في اللباس والتعبير عن آرائهما النسويّة عبر الإنترنت (لمزيد من المعلومات، انظر "المحاكمات الجائرة والأحكام القاسية"، الصفحة 25). وقد شاركت مناهل حتى في مقابلة عام 2019 قالت فيها إنها تشعر بحرّيّة ارتداء ما تريد والتعبير عن آرائها بناءً على شتصريحات ولي العهد. ومع ذلك، فقد اعتُقلت وحُوكمت بسبب ممارستها لتلك الحرّيّات نفسها.وخلال تلك العمليّة، قُتل رجل واحد، عبد الرحيم الحويطي، رميًا برصاص قوّات الأمن في أبريل 2020. واعتُقل العشرات من أبناء الحويطات بسبب المقاومة السلميّة للتهجير القسري لقبيلتهم والتعبير عن رفضهم للظلم الواقع عليهم، وحوكموا بموجب نظام مكافحة جرائم الإرهاب في المملكة؛ وقد صدرت بالفعل حتى الآن أحكام بالسجن لمددٍ تتراوح ما بين 15 و50 عامًا بحقّ 15 فردًا منهم على الأقل، وصدر حكم بالإعدام بحقّ خمسة منهم.

> "لقد دمّرونا بسبب بعض التغريدات": لماذا استهدفت السعوديّة هؤلاء الأخوات الثلاث؟ (صحيفة الجارديان)

وتسلّط قضيتهما الضوء على غموض سياسة السعودية المتغيرة بشأن قضية الملابس النسائيّة. وفي إطار توجّه البلد نحو الانفتاح على السياحة، أعلنت السلطات في عام 2019 عن تخفيف قواعد اللباس لزائرات السعودية الأجنبيات. إلا أن ذلك التخفيف لم يشمل المواطنات والوافدات اللواتي يواجهن بدلاً من ذلك عدم وضوح قانوني، وأوردت العديد من التقارير اعتقال سعوديات أخريات منذئذ بناءً على تهم غامضة وفضفاضة بارتداء ملابس "غير محتشمة". ويمكن ملاحظة تناقض مماثل فيما يتعلق بـ مجتمع الميم. فعلى الرغم من أن موقع الهيئة السعودية للسياحة ينص على أن المملكة ترحّب بضيوف مجتمع الميم، إلا أن الأمر يختلف من شخص لآخر، ويختلف التعامل مع السياح الأجانب والمواطنين. ومرة أخرى، يبدو أن حرص السلطات السعودية على تقديم صورة تقدميّة وإصلاحيّة في الخارج لا يعكس انخفاض القمع في الداخل. كما تجدر الإشارة إلى أنه من المحتمل أن تؤدّي الاستعدادات لكأس العالم 2034 إلى زيادة الضغط من أجل تحقيق مزيد من الوضوح والتسامح الحقيقي مع حرّيّة التعبير.

وفي الوقت نفسه، تواصل مدافعات بارزات عن حقوق الإنسان، مثل **نسيمة السادة وسمر بدوي** و**لجين الهذلول**، اللواتي لطالما دافعن عن حقوق المرأة، مواجهة قيود مشدّدة منذ أن أخلي سبيلهنَّ، ولا سيما حظر السفر التعسّفي وغير الرسمي الذي يمنعهنَّ وأُسرهنَّ من مغادرة البلاد (انظر "الإفراج المشروط وحظر السفر"، الصفحة 38).

حقوق العمّال المهاجرين

دخل قانون جديد للعاملات المنزليّات حيّز التنفيذ في 21 سبتمبر 2024، حيث يوفّر العديد من وسائل الحماية الجديدة لهذه الفئة الضعيفة، إذا تم تنفيذه، لكنّه يفتقر إلى آليّات التنفيذ. وعلى الرغم من هذا الأمر ومن إدخال بعض الإصلاحات المحدودة الأخرى في السنوات الأخيرة، لا يزال نظام الكفالة السعودي سيّئ السمعة قائمًا إلى حد كبير، مع استمرار معاناة العمّال المهاجرين من جميع الأنواع من إساءات متكرّرة. ومع انتشار انتهاكات حقوق العمّال في المملكة، يثير استعداد السعوديّة لاستضافة كأس العالم 2034 مخاطر جدّيّة لاستغلال العمّال على نطاق واسع، بما يشمل وفاة العمال.

العمّال المهاجرون في السعوديّة

يشكّل العمّال المهاجرون حوالي 80% من القوى العاملة في القطاع الخاص في السعوديّة، وأكثر من ربع سكّان البلاد: أي قرابة 10 ملايين من 36 مليون نسمة، حسب الهيئة العامّة للإحصاء. و75% منهم قادمون من الهند وباكستان وبنغلادش ومصر والفلبين، ويواجهون مشاكل عديدة بسبب عدد من الأنظمة وقوانين العمل المعقّدة والضوابط التنظيميّة للقطاع الخاص.

نظام الكفالة

يُعتبر نظام الكفالة السعودي إطار توظيف تعسّفي يضع العمّال الوافدين في المملكة في حالة التابع لمواطنٍ يتصرّف ككفيلٍ لهم؛ وهو ما يجعلهم معرّضين للاستغلال لأنه يعطي أصحاب العمل سلطة مفرطة على موظّفيهم فيما يتعلّق بجملة أمورٍ منها تأشيرتهم ووضع إقامتهم وقدرتهم على السفر. وقد شهدت أنظمة العمل بعض الإصلاحات في السنوات الأخيرة، بما في ذلك مبادرة تحسين العلاقة التعاقديّة لعام 2021، التي تسمح للعمال المهاجرين بتغيير وظائفهم في ظلّ ظروف معيّنة، بمغادرة البلاد دون الحصول على موافقة صاحب العمل (أو الكفيل). لكن تأثير هذه الإصلاحات في الواقع لا يزال غير واضح، مع توفير السلطات لمعلومات محدودة؛ ويظلّ نظام الكفالة ككل قائمًا إلى حد كبير ويواصل تقديم مخاطر واضحة للاستغلال.

قضيّة أحمد عبد المجيد: سرقة الأجور والابتزاز

تسلّط قضيّة المواطن الهندي أحمد عبد المجيد الضوء على الطريقة التي يسهّل بها نظام الكفالة الانتهاكات الواسعة. فقد وصل عبد المجيد إلى السعوديّة في عام 1981، وقضى 40 عامًا يعمل كمدير مبيعات لوكالة السفر السعوديّة "الطيار"، والتي أعيدت تسميتها في أبريل 2019 لتصبح مجموعة "سيرا" تحت سيطرة صندوق الاستثمارات العامة السعودي. ومع ذلك، في بداية جائحة كوفيد19- في مارس 2020، قرّرت الشركة فجأة إنهاء عقده. كما وقد أبلغ عبد المجيد صاحب العمل برغبته في العودة إلى الهند للعناية بوالدته المريضة، لكنه كان لا يزال بحاجة إلى موافقتهم لمغادرة البلاد. إلا أن طلبه قد رُفض وصودر جواز سفره. وبدلاً من السماح له بالمغادرة، وضعت الشركة خطّة لإجباره على الاستمرار في العمل لتغطية الرسوم المتأخّرة للعملاء، والتي لم تكن لها علاقة بدوره. فعمل عبد المجيد دون أجر من مارس حتى سبتمبر 2020، عندما انتهت صلاحيّة تأشيرة عمله. وفي هذه المرحلة، أجبرته الشركة على دفع ديون العملاء بنفسه، والتي بلغت 100,000 دولار أمريكي. وفي نهاية المطاف، غادر البلاد، لكن سرقة الأجور والابتزاز تسبّبت في عبء مالي هائل له، مع عواقب وخيمة على أسرته، ناهيك عن الضغوط النفسيّة التي تعرّض لها على أيدي شركة قد كرّس لها أربعة عقود من حياته. أمّا الآن، فإنّ عبد المجيد يعيش في الولايات المتحدة مع ابنه، لكنه لم يتلق أيّ تعويض على الإطلاق. وقد قوبلت محاولاته المتكرّرة للحصول على رد من الشركة أو السلطات السعوديّة بالتجاهل التام.

أحمد عبد المجيد في عام 1981، وهو العام الذي وصل فيه إلى السعوديّة، وفي عام 2020

المخاطر التي يتعرّض لها العمّال المهاجرون مع استعداد السعوديّة لكأس العالم

يواجه جميع العمّال في السعوديّة، وخصوصًا الملايين من العمّال ذوي الأجور المنخفضة الذين يتم توظيفهم من بعض أفقر دول العالم، مخاطر الاستغلال، التي تشمل استبدال العقود، ورسوم التوظيف الباهظة، وعدم دفع الأجور، ومصادرة جوازات السفر من قبل أصحاب العمل، والعمل القسري، ونظام الصحّة والسلامة الضعيف وسوء التنفيذ. في ظلّ هذه الظروف، ومع الخطط الطموحة للبنية التحتيّة التي تم تحديدها في ملف ترشّح السعوديّة لاستضافة كأس العالم والتي تتطلّب تنفيذًا سريعًا، تظهر بوضوح مخاطر الاستغلال العمّالي على نطاق واسع، بما في ذلك وفيّات العمال. كما وعادة ما يعاني العمّال المهاجرون الذين يدعمون صناعة البناء في السعوديّة، والذين سيعملون على بناء أو تجديد 15 ملعبًا حديثًا وأكثر من 130 فندقًا للفرق والحكام ومواقع تدريب، مع مرافق نقل وأمن متكاملة، يعانون عادة من ظروف عمل سيّئة. فهم يعملون لساعات طويلة في الهواء الطلق في مناخ المملكة القاسي، وغالبًا ما يعانون من الإجهاد الحراري ومشاكل صحّيّة أخرى. علاوة على ذلك، عندما فقد العمّال في المملكة حياتهم في الماضي، لم يتم التحقيق في وفيّاتهم بشكل كافٍ، ولم تُمنح أسرهم الحزينة تعويضات مناسبة.

عبد الولي
سكندر خان

توفي **عبد الولي سكندر خان**، وهو مهندس مدني باكستاني يبلغ من العمر 25 عامًا وأب لطفلين، في 28 ديسمبر 2023 أثناء عمله في موقع بناء مدينة نيوم بعد انهيار الحاجز. وكان يعمل لدى شركة "تشاينا كومسرفيس - China Comservice"، عبر الباطن، مجموعة فالكون. وعلى الرغم من خطورة الحادث، لم تقم الشركات ولا السلطات السعوديّة بإجراء تحقيق مناسب أو إعادة جثمانه. فاضطر شقيقه، مير الولي خان، يحمل الجنسيّتين البريطانيّة والباكستانيّة، إلى السفر إلى السعوديّة في يناير 2024 لاستعادة جثمان عبد الولي على نفقته الخاصّة. كما كان رد شركة "تشاينا كومسرفيس - China Comservice" غير كافٍ في جوانب أخرى، حيث لم تُنفّذ وعود التعويض والوصول إلى لقطات كاميرات المراقبة، ممّا ترك عائلة عبد الولي بدون وضوح أو عدالة. وقد أودعت الشركة جزءًا صغيرًا من التعويض الموعود في حساب السفارة الباكستانيّة، دون موافقة العائلة، وبعد ما يقرب من عام لا تزال تكافح للوصول إليه. ويسعى مير الولي الآن للحصول على مزيد من الدعم من المنظّمات غير الحكوميّة واستكشاف السبل القانونيّة لضمان المساءلة عن وفاة شقيقه، والتخفيف من محنة العمّال المهاجرين الآخرين.

قسط لحقوق الإنسان تحذر من آثار سلبية لمشروع "نيوم" على المجتمع السعودي (عربي 21)

العاملات المنزليّات

تحتلّ العاملات المنزليّات، مثل مدبّرات المنازل وعاملات النظافة والسائقين الخاصين، أحد أسوأ المواقع الاجتماعية بين العمّال الأجانب في السعودية، إنْ لم تكن الأسوأ إطلاقًا، فيكثر أنْ يُجبَرنَ على العمل على مدار الساعة، وأنْ تُصادر جوازاتهنَّ، وأنْ يُجبَرنَ على العمل خارج وصفهنَّ الوظيفي، بما يتضمن الاستغلال الجنسي أحيانًا، وفي عدة حالات فرض على الخادمات المنزليّات العمل في عدّة منازل، حيث يؤجّر الكفيل العاملات بالساعة لربحه الشخصي، وهذه الأوضاع تتنوع حسب جنسية العاملة والحماية الممكن لها الحصول عليها من سفارة بلادها.

وفي 2 أكتوبر 2023، أصدرت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في السعودية قانونًا جديدًا للعاملات المنزليّات، القرار الوزاري رقم 40676 بتاريخ 2 أكتوبر 2023 (03.17.1445 هـ)، ليحلّ محلّ القانون السابق، القرار الوزاري رقم 310 لعام 2013. ويقدّم القانون الجديد، الذي دخل حيز التنفيذ في 21 سبتمبر 2024، عدة أحكام مهمّة، بما في ذلك حظر مصادرة جوازات السفر، وتحديد الحد الأقصى لساعات العمل (10 ساعات في اليوم)، والحد الأدنى للسن (21) والسماح للعاملات المنزليّات بإنهاء عقودهنَّ في ظلّ ظروف معيّنة. ومع ذلك، فإنّه يستبعد قضايا مهمّة أخرى، مثل وضع حدّ أدنى للأجور. ويعتمد التأثير الحقيقي للقانون الجديد الآن على درجة التنفيذ والإنفاذ، والتي كانت ضعيفة تاريخيًا.

وفي أبريل 2024، أعلنت وزارة الموارد البشريّة والتنمية الاجتماعيّة أنها ستعمل أيضًا على تعديل اللوائح الخاصّة بالعاملات المنزليّات الهاربات، مما يسهّل تحويل العمل في ظلّ ظروف معيّنة. وقد كان من المقرّر أن تدخل اللوائح المعدّلة حيّز التنفيذ في يوليو 2024، وفقًا للوزارة، على الرغم من أنه من غير الواضح ما إذا تم تنفيذها حتى الآن.

التوصيات

التوصيات للجهات الدوليّة المعنيّة:

(أ) الشركات

- تماشيًا مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهيّة المتعلّقة بالأعمال التجاريّة وحقوق الإنسان، القيام بإجراءات العناية الواجبة بطريقة شاملة عند الانخراط في الأعمال التجاريّة مع السلطات السعوديّة؛

- إجراء مشاورات هادفة مع المجتمعات المتضرّرة، وأعضاء المجتمع المدني السعودي في المهجر، والجهات المعنيّة الأخرى لتقييم الآثار السلبيّة الحاليّة أو المحتملة لحقوق الإنسان؛

- التأكّد من أنّ الخدمات والتقنيّات والمواد المُقدَّمة إلى السلطات السعوديّة لا يمكن استخدامها ولن تُستخدم في انتهاكات حقوق الإنسان الأساسيّة؛

- إعادة تقييم مشاركتكم التجاريّة، والاستعداد لوقف هذه المشاركة أو ربطها بشروط صارمة تتعلّق بحقوق الإنسان، ما لم يتم معالجة الآثار السلبيّة على حقوق الإنسان.

(ب) الحكومات

- تعليق توريد الأسلحة والمعدّات العسكريّة الأخرى وتكنولوجيا المراقبة التي قد تُستخدم لارتكاب أو تسهيل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان؛

- تضمين التزامات واضحة بسيادة القانون والمعايير الدوليّة لحقوق الإنسان في أهداف أي اتفاقيّات تجاريّة أو أمنيّة أو شراكات يتم التفاوض عليها مع السعوديّة، مع وضع معايير محدّدة وواضحة لحقوق الإنسان؛

- ممارسة الضغط العلني والخاص على السلطات السعوديّة لتحسين سجلّها في حقوق الإنسان (انظر أدناه)، بما يشمل القضايا المواضيعيّة والحالات الفرديّة المثيرة للقلق؛

- طلب الوصول إلى جلسات المحاكم ذات الصلة، والضغط على السلطات السعوديّة بشأن مسألة وصول المنظّمات غير الحكوميّة الدوليّة، والبرلمانيّين، وبعثات تقصّي الحقائق التابعة للأمم المتّحدة إلى البلاد؛

- مواجهة التحدّيات المتزايدة للانتهاكات الحقوقيّة العابرة للحدود التي ترتكبها السعوديّة، بما في ذلك من خلال تقديم الحماية والدعم للضحايا، والحدّ من قدرة الجناة على ارتكاب القمع العابر للحدود، وضمان المحاسبة على هذه الأفعال؛

- دعم العمل متعدد الأطراف في الأمم المتحدة، بما في ذلك متابعة التوصيات المُقدَّمة خلال الاستعراض الدوري الشامل الأخير للسعوديّة في يناير 2024، لضمان تنفيذ السلطات السعوديّة لهذه التوصيات. ودعم بفعاليّة، أو الأفضل من ذلك، تأييد المقترحات لإنشاء آلية رصد تابعة للأمم المتحدة بولاية قطرية للإبلاغ وتقديم المشورة بشأن حقوق الإنسان في السعوديّة؛ و

- حثّ السلطات السعودية على تطبيق التوصيات أدناه.

التوصيات للسلطات السعودية:

- ضمان التكريس القانوني والفعلي الكامل للحق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والإفراج الفوري وغير المشروط عن كل معتقلي الرأي بمن فيهم المدافعات عن حقوق الإنسان المعتقلات لممارسة حرياتهنَّ الأساسيّة والمعتقلين الذين ما زالوا محتجزين رغم انقضاء مدة محكوميتهم؛

- الانضمام إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسيّة؛

- إصلاح النظام القانوني في البلاد ابتداءً بصياغة دستور ونظام جزائي ومراجعة نظام محاربة جرائم الإرهاب وتمويله ونظام الجرائم المعلوماتيّة ونظام النشر والمطبوعات ونظام الجمعيّات والمؤسسات وضمان امتثال هذه الأنظمة الكامل للمعايير الدولية؛

- السماح لمنظمات حقوق الإنسان بالتسجيل في السعودية وضمان قدرتها على العمل دون أي ترهيب، والسماح لمنظمات حقوق الإنسان المستقلة والإجراءات والآليات الخاصة التابعة للأمم المتحدة بالوصول إلى البلاد لرصد انتهاكات حقوق الإنسان على أرض الواقع؛

- وضع حد لممارسة الاعتقال التعسفي ومنح كل الأفراد المحرومين من حريتهم كل الضمانات القانونيّة الأساسيّة وحقوق المحاكمة العادلة؛

- إلغاء المحكمة الجزائية المتخصّصة والتوقف عن ممارسة الأعمال الانتقامية ضد المعارضين السلميين بذريعة محاربة الإرهاب؛

- وضع الحد لممارسة التعذيب والمعاملة القاسية بما في ذلك التوقيف المطول بمعزل عن العالم الخارجي والحجز الانفرادي، والتحقيق في كل ادعاءات التعذيب والمعاملة القاسية وحالات الوفاة أثناء الاحتجاز، بتحقيقاتٍ سريعة وفعالة وشفّافة ومحاسبة كل المتورطين وتوفير الإنصاف الفعال للضحايا بما يتوافق مع المعايير الدولية؛

- الرفع الفوري لجميع القيود المتبقية، وخاصة حظر السفر، المفروضة على أولئك الذين أُفرج عنهم بشروط من السجن بسبب ممارستهم لحقوقهم في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات؛

- الإلغاء المباشر لنظام الولاية وإنهاء القوانين والممارسات التي تميز ضد المرأة؛

- تعديل قانون الأحوال الشخصية (الأسرة) بحيث يحمي حقوق المرأة والطفل بشكل كامل؛

- الحد من تنفيذ حكم الإعدام بهدف العمل نحو إلغائه؛ وفي تلك الأثناء تعديل كل التشريعات القائمة بغاية اقتصار تطبيق عقوبة الإعدام على الجرائم الأكثر خطورة وتحريم إعدام القاصرين؛

- نشر بيانات مصنّفة سنويًا عن العمل بعقوبة الإعدام، بما في ذلك عدد عمليات الإعدام المنفّذة، وعدد الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام والذين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام، وعدد أحكام الإعدام الملغاة أو المخفّفة عند الاستئناف أو في الحالات التي تم فيها منح العفو العام أو العفو الخاص؛

- وضع حد لكل انتهاكات القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان في اليمن وضمان حصول المستفيدين السريع ودون معيقات على المساعدات الإنسانيّة والبضائع الضروريّة؛

- وضع حد لممارسة الإخفاء القسري والمصادقة على الاتفاقية الدوليّة لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والتي قبلت السعوديّة توصية بالقيام بذلك خلال استعراضها الدوري الشامل الرابع؛

- تحسين الإدارة والإشراف على منشآت التوقيف وضمان تطبيق قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء في كل أماكن التوقيف؛

- إلغاء نظام الكفالة والمصادقة على الاتفاقية الدوليّة لحماية حقوق جميع العمّال المهاجرين وأفراد أسرهم وكذلك اتفاقية منظمة العمل الدولية 189 عن عاملات المنازل؛

- وضع حد لممارسة هدم المنازل بغير حق والتهجير القسري لسكانها، ووضع آليات استشارة مع السكان والتأكّد من الإخطار المسبق وتقديم التعويضات اللائقة على الخسائر؛

- العمل على تجنيس كافة الأفراد عديمي الجنسية والمصادقة على اتفاقية عام 1954 المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية، وكذلك اتفاقية عام 1961 بشأن تخفيض حالات انعدام الجنسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

التسلسل الزمني للأحداث المتعلّقة بحقوق الإنسان في السعوديّة في عام 2024

9 يناير:
أصدرت المحكمة الجزائيّة المتخصّصة حكمًا بسجن الناشطة النسويّة ومدرّبة الرياضة مناهل العتيبي، البالغة من العمر 29 عامًا، لمدّة 11 عامًا على خلفيّة اختيارها للباسها ودعمها لحقوق المرأة. وقد تم تأييد هذا الحكم في نوفمبر.

22 يناير:
أصدرت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، خلال الاستعراض الدوري الشامل الرابع للسعوديّة، قائمة طويلة من التوصيات لمعالجة الانتهاكات المنتشرة والمنهجيّة لحقوق الإنسان في المملكة.

24 يناير:
استدعت الشرطة السعوديّة 150 شخصًا من مشجّعي نادي الصفاء لكرة القدم بعد مباراة، واعتقلت 12 منهم على خلفيّة هتافات سلميّة تعتبرها السلطات "طائفيّة". وقد تم سجن البعض، لكن جميعهم أُفرج عنهم لاحقًا خلال العام.

يناير:
تعرّض المدافع عن حقوق الإنسان وليد أبو الخير للضرب على أيدي سجين آخر في سجن ذهبان.

يناير:
اعتُقل حاتم النجار، مقدّم البودكاست الشهير "مربّع" على قناة ثمانية.

تاريخ غير معروف في 2024:
أصدرت محكمة الاستئناف الجزائيّة المتخصّصة حكمًا جديدًا بالسجن لمدّة 23 عامًا بحقّ رسّام الكاريكاتير محمد بن أحمد بن عيد آل هزاع الغامدي.

فبراير:
حاولت المدافعة عن حقوق الإنسان لجين الهذلول مغادرة البلاد للسفر إلى الخارج، لكنها أُبلغت على الحدود بأنها تخضع لحظر سفر دائم.

7 فبراير:
تم إخطار الناشط السعودي عبد الرحمن الخالدي، الذي طلب اللجوء في بلغاريا لأكثر من عامين، بأمر الترحيل الصادر بحقّه.

مارس:
علمت القسط أن مالك الدويش، نجل سليمان الدويش المخفي قسريًّا منذ 2016، سيواجه محاكمة جديدة.

مارس:
رفضت السلطات نقل المدافع عن حقوق الإنسان المُعتقل وليد أبو الخير إلى المستشفى، حارمةً إيّاه من الرعاية الطبيّة الحيويّة.

أواخر مارس:
اعتقلت السلطات تعتقل صالح العلوان، شقيق رجل الدين المُعتقل سليمان العلوان، من منزله في بريدة.

4 أبريل:
أعلنت رابطة محترفات التنس عن صفقة مدّتها ثلاث سنوات لعقد أكبر حدث لها - نهائيّات رابطة محترفات التنس في نهاية العام - في الرياض.

14 أبريل:
بعد أشهر من الإخفاء القسري، أبلغت مدرّبة الرياضة المعتقلة مناهل العتيبي أسرتها بأنّها تعاني من كسر في ساقها إثر تعرّضها للضرب.

أبريل:
أيّدت محكمة الاستئناف الجزائيّة المتخصّصة أحكام الإعدام بحقّ المتهمين القُصَّر يوسف المناسف وعلي المبيوق.

أبريل:
أعلنت وزارة الموارد البشريّة والتنمية الاجتماعيّة السعودية عن عزمها تعديل اللوائح الخاصّة بالعاملات المنزليّات الهاربات لتسهيل تحويل العمل في ظلّ ظروف معيّنة. ومن غير الواضح ما إذا تم تنفيذ هذه التعديلات حتى الآن.

25 أبريل:
أعلنت الفيفا عن شراكة مدّتها ثلاث سنوات مع شركة النفط المملوكة للدولة، أرامكو، مما يمنح الشركة حقوق رعاية كأس العالم للرجال في عام 2026 وكأس العالم للسيّدات في عام 2027.

10 مايو:
انسحبت شركة الطاقة الخضراء "سولار ووتر" من عقد مع نيوم بعد معرفتها للانتهاكات المرتبطة بالمشروع.

مايو:
أصدرت المحكمة الجزائيّة المتخصّصة أحكامًا بالسجن لمدّة 25 و27 عامًا ضدّ رجلي الدين المعتقلين منذ 2020، خضر العوامي وعبّاس السعيد، بسبب خُطَب دعمت حقوق الإنسان.

مايو:
أصدرت المحكمة الجزائيّة المتخصّصة تصدر حكمًا بالسجن لمدّة 30 عامًا بحقّ رجل الدين أمير المهلهل على خلفيّة ممارسته السلميّة لحقّه في حرّيّة التعبير.

26 يونيو:
نشر المخرج السعودي الأمريكي ومنتج مسلسل مسامير، عبد العزيز المزيني، فيديو مدّته 18 دقيقة موجَّه إلى ولي العهد محمد بن سلمان، يصف فيه الإجراءات القمعيّة المُتخذة بحقّه. وقد تم حذف الفيديو بعد ذلك بوقت قصير.

منتصف 2024:
أُفرج عن الكاتب والأكاديمي عبدالله المالكي بعد انتهاء فترة حكمه البالغة سبع سنوات.

يونيو:
أُفرج عن الصحفي والكاتب سلطان الجميري بعد قضائه ما يقرب من ست سنوات في السجن.

يونيو:
ُفرج عن الصحفي أحمد الصويان بعد قضاء ما يقرب من سبع سنوات في السجن.

4 يوليو:
أبلغت السعوديّة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بردودها على الاستعراض الدوري الشامل. وبينما قبلت نسبة كبيرة (83%) من توصيات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والتي تشمل بعض التدابير الهامّة، فإنها اكتفت بـ "ملاحظة" أو رفضت رسميًّا العديد من التوصيات الأخرى التي لا تقلّ أهميّة.

يونيو:
وفاة أكثر من 1,300 شخص من أكثر من 20 دولة خلال موسم الحج وسط حرارة شديدة. وقد أثارت استجابة السلطات السعوديّة البطيئة والمحدودة والموقف الدفاعي تجاه عدد الوفيّات الصادم قلقًا واسعًا.

19 يوليو:
أُفرج عن المغني ربيع حافظ بعد قضاء ما يقرب من سبع سنوات في السجن.

30 يوليو:
وجّه 32 فردًا من أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيّين وأعضاء الكونغرس رسالة إلى الرئيس الأمريكي جو بايدن ووزير الخارجيّة أنتوني بلينكن لحثّهم على الضغط الفوري للإفراج غير المشروط عن معتقلي الرأي في السعوديّة.

يوليو:
حُكم على أسعد بن ناصر الغامدي بالسجن لمدّة 20 عامًا بتهم تتعلّق بنشاطه السلمي على وسائل التواصل الاجتماعي.

1 أغسطس 2024:
نشرت القسط تقريرًا يستند إلى نتائج أوّل دراسة استقصائيّة من نوعها بين السعوديّين في المهجر. وقد رسم التقرير صورة توضيحيّة للقمع الذي تسبّب في هجرة أعداد متزايدة من السعوديّين من بلادهم على مدى العقد الماضي.

أغسطس:
ألغت محكمة الاستئناف الجزائيّة المتخصّصة حكم الإعدام الصادر بحقّ المدرّس المتقاعد محمد بن ناصر الغامدي البالغ من العمر 55 عامًا. وبعد أسابيع، حُكم عليه بالسجن 30 عامًا بتهم تتعلّق بنشاطه السلمي على وسائل التواصل الاجتماعي.

9 أغسطس:
أكّدت الولايات المتحدة أنها ستستأنف بيع "الأسلحة الهجوميّة" إلى السعوديّة، والتي كانت قد علّقتها لسنوات بسبب دور المملكة في الصراع اليمني.

17 أغسطس:
أُعدم عبد المجيد آل نمر، الرجل الشيعي البالغ من العمر 59 عامًا، وفقًا لوزارة الداخليّة، بزعم انضمامه إلى خلية إرهابيّة تابعة لتنظيم القاعدة، رغم عدم وجود دليل يثبت ذلك في الوثائق القضائيّة المتعلّقة بمحاكمته.

سبتمبر:
تعرّضت مناهل العتيبي لمزيد من الانتهاكات في السجن، بما في ذلك طعنها في وجهها على أيدي امرأة مجهولة.

21 سبتمبر:
مُنع صحفي رياضي بريطاني من حضور مباراة ملاكمة للوزن الثقيل في لندن نظّمتها السعودية بعد نشره لمقال ينتقد الحدث.

25 سبتمبر:
أُحضرت سلمى الشهاب ونورة القحطاني، المحكوم عليهما بالسجن 27 و45 عامًا على التوالي، بشكل مفاجئ لإعادة المحاكمة.

أكتوبر:
وقّعت أكثر من 100 لاعبة كرة قدم محترفة خطابًا يدعو الفيفا لإنهاء صفقة رعايتها مع شركة أرامكو السعوديّة المملوكة للدولة.

أكتوبر 2024:
منحت المحكمة العليا في لندن مؤسّس القسط، يحيى عسيري، ترخيصًا لتقديم بلاغ قانوني ضد السعوديّة بسبب استهدافه بهجمات إلكترونيّة بواسطة برامج التجسّس بيغاسوس وكواديم.

25-7 أكتوبر:
راجعت لجنة الأمم المتحدة المعنيّة بالقضاء على التمييز ضدّ المرأة سجلّ السعودية في مجال حقوق المرأة. وقد أعربت عن مجموعة واسعة من المخاوف الجادّة.

9 أكتوبر:

هُزمت السعوديّة في سعيها للانتخاب في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في انتصار كبير لحقوق الإنسان.

16 أكتوبر:

زار ولي العهد الأمير محمّد بن سلمان بروكسل لحضور القمة المشتركة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي.

25 أكتوبر:

أصدرت محكمة صوفيا الإداريّة قرارًا غير قابل للاستئناف بترحيل عبد الرحمن الخالدي إلى السعوديّة، حيث يواجه خطر انتهاكات جسيمة لحقوقه.

أواخر أكتوبر:

أُفرج عن الصحفي جميل فارسي بعد قضائه أكثر من سبع سنوات في السجن.

أوائل نوفمبر:

بعد أكثر من عامين من الإخفاء القسري، تمكّن المدافع عن حقوق الإنسان المعتقل محمد القحطاني أخيرًا من التواصل مع أسرته، واستأنف الاتصالات الأسبوعيّة.

13 نوفمبر:

اعتُقل المواطن المصري أحمد فتحي كمال كامل في السعودية بناء على طلب تسليم من مصر، حيث سيكون عرضة لخطر كبير من الانتهاكات الجسيمة للحقوق.

19 نوفمبر:

نشرت القسط تقريرًا إحاطيًّا حول مجموعة واسعة من المخاوف المتعلّقة بمشروع مدينة نيوم العملاقة في السعوديّة.

28-27 نوفمبر:

راجعت لجنة الأمم المتحدة المعنيّة بالقضاء على التمييز العنصري السعوديّة.

9 ديسمبر:

التقى رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر يلتقي ولي العهد السعودي في الرياض في زيارة ركّزت على قضايا التجارة والاستثمار.

11 ديسمبر:
تم تأكيد السعوديّة، بصفتها المرشّح الوحيد، لاستضافة كأس العالم لكرة القدم للرجال لعام 2034.

19-15 ديسمبر:
عُقد منتدى حوكمة الإنترنت لعام 2024 في الرياض. وقد ثبُت أنّ المخاوف بشأن مدى ملاءمة السعوديّة لاستضافة الحدث الذي ترعاه الأمم المتحدة كانت مبرّرة، حيث أنّ الإجراءات شابتها الاختراقات والرقابة عبر الإنترنت.

17 ديسمبر:
عقد الاتحاد الأوروبي والسعوديّة الحوار الحقوقي الرابع في الرياض. وقد أعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه إزاء الارتفاع في عدد الإعدامات والقيود المفروضة على الحقوق المدنيّة والسياسيّة.

ديسمبر:
أُفرج عن كلّ من مالك الأحمد، ومحمد الخضيري، ومحمد الهبدان، الذين اعتقلوا في حملة سبتمبر 2017 ضدّ حرّيّة التعبير.

ديسمبر:
أُفرج عن المدون داوود العلي بشروط غير واضحة.

تقرير القسط السنوي